I. مبررات و مفهوم السياسة الصناعية

1.1.مبررات السياسة الصناعية

1.1.1.الأسس النظرية لتدخل السلطات العمومية.

2.1.1.الحجج الاقتصادية لتدخل السلطات العمومية .

2.1.مفهوم السياسة الصناعية

1.2.1.تطور السياسة الصناعية في إطار النظرية القياسية.

2.2.1.السياسة الصناعية في إطار الاقتصاد الصناعي.

I. مبررات و مفهوم السياسة الصناعية

السياسة الصناعية تغطي ممارسات متعددة الأوجه ، منذ القديم ، لكنها تطورت وتغيرت في العقود الأخيرة، وهي تقابل تدخلات السلطات العمومية في **الأجهزة الإنتاجية** ، عن طريق **الضرائب** و**الإعانات** أو **القروض** ، والتي الهدف منها **مساعدة الإنتاج** أو **البحث والتطوير** أو أي هدف اقتصادي مرجو، و أيضا هي سياسات **لتشجيع** وتوطيد فكرة **ترشيد الشركات** ، أو **إنشاء شركات.**

و لفهم أكثر تعمقا لمبررات و مفهوم السياسة الصناعية ارتأينا أن نلفت الانتباه منذ البدء إلى الأسس النظرية لتدخل السلطات العمومية (الدولة) في الاقتصاد ككل، ليكون البحث المقدم ينحدرُ من أصول نظرية لمدارس و وجهات نظر تقلبت و تغيرت عبر الزمن.

1.1.مبررات السياسة الصناعية

ليس هناك نظرية علمية عامة وكاملة عن الدور الاقتصادي للدولة والذي تدمج فيه مختلف أشكال تدخلها في إطار واحد، و بالتالي نشأت عدة تيارات تدور حول جدوى التدخل الحكومي في الحياة الاقتصادية.

1.1.1.الأسس النظرية لتدخل السلطات العمومية.

أ- التخصيص الامثل للموارد (النظريات الأساسية لاقتصاد الرفاهية)[1]:

أ-1.مبدأ "اليد الخفية" لآدم سميث:

ولد آدم سميث سنة 1723م، زاول دراساته في جامعة "غلاسغاو" و "أكسفورد"، فيلسوف، سميث سجل التفكير الاقتصادي للقرون القادمة بعده، أي الكلاسيكية الليبيرالية.

في كتابه الاول " نظرية مشاعر الاخلاق"، وصف لأول مرة فكرته المشهورة "اليد الخفية"، النظرية التي طورت بعد ذلك في مؤلفه المشهور "البحث عن طبيعة و أسباب ثروة الامم" سنة 1976م ،التماسك الاجتماعي مضمون بفضل هذه "اليد الخفية"، و التي تعكس الربح الفردي للأعوان الاقتصاديين، هذه "اليد الخفية" تحدد مجموع أعمالنا على الساحة الاقتصادية، المنافسة بين تلك الارباح الفردية تسمح للمجتمع ببلوغ الامثلية و التي تتنافس فيما بينها (تنافس الافراد فيما بينهم) تؤدي في

[1] F.Géraud.**Notes de cours sur le cours de microéconomie 2e année sciences-economiques, chapitre 3 – l'optimalité de l'ECG**, France: de ph.darreau.2000-2001.p 67

النهاية الى النتائج المرغوب فيها، إن حد الكمال هذا – من وجهة نظر صاحب اليد الخفية– يستدعي بالضرورة عدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية – دعه يعمل –، لأنها ببساطة سوف تشوه الطريق الى الامثلية.

في مؤلفه "البحث عن طبيعة و أسباب ثروة الأمم" (1776م)، آ.سميث بين مبدأ "اليد الخفية": كل فرد باتباع فائدته الشخصية هو مُساق بيد خفية، سوف يؤدي إلى تحقيق الفائدة العامة[1]". أهداف تعظيم الأرباح للمنتجين و تعظيم المنفعة للمستهلكين راجعة بالتوافق مع آليات السوق التي تحكم بين السلع المعروضة و المطلوبة. في حين وجود أسواق ذات منافسة تامة و مطلقة تسمح بتعظيم الرفاهية الاجتماعية. خلاف ذلك، كل تدخل للدولة يخلق و يسبب التبذير في الموارد.

هكذا فإن التفاعل بين مختلف المستهلكين و المنتجين في السوق يسمح ببلوغ سعر التوازن المرغوب فيه، و بالتالي الرفاهية الاجتماعية المرغوب فيها[2].

–**<u>اشكالية طرح سميث:</u>** انه يعني بمرحلة تميزت بالحدسية أكثر منها بتوضيحات علمية، أي ما هي حقا اليد الخفية علميا (حاليا: قد تكون سعر الفائدة، المنفعة، الربح ...الخ)، و بالتالي[3]:

– <u>النقيصة 01:</u> اننا لا نعلم حقا كيف تقوم اليد الخفية بفعل ذلك.

– <u>النقيصة 02:</u> سميث أكَّد و لم يبرهن.

– <u>النقيصة 03:</u> اننا لا نعلم ماذا يقصد بالفائدة العامة (بطبيعة الحال في ايامنا هذه قد تم تعريفها).

<u>أ–2. أمثلية باريتو[4]:</u>

إقتصادي إيطالي (**1848م– 1923م**)، بروفيسور من جامعة لوزان كان أحد تلامذة فالاراس، عمل على منحنيات السواء، و هو من أعاد صياغة نظرية المنفعة و الطلب.

[1] كما لخصه آدم سميث:" ليس كرما من الجزار، بائع النبيذ أو الخباز بأن يجلبوا لك فطور الصباح، بل لأجل فائدتهم الخاصة".
[2] http://www.glumol.com/~introeco/section/hist%20pense%20eco/pages/articles/HPEsmith.htm
[3] F.Géraud, op.cit, p.67
[4] Optimum de pareto en français

صاحب فكرة الامثلية "أمثلية باريتو"، و هي حالة التوازن بين الاعوان الاقتصاديين التي فيها لا يمكن تحسين حالة أحد هؤلاء دون أن نخفض من آخر، المجتمع عليه إذن أن يبحث دائما عن الامثلية –قانون باريتو–، و يرجع الفضل لهذا الاخير في أن حالات اللامساواة لا يمكن تجنبها[1]، أي بالرغم من وجود توازن عام إلا أنه سوف يكون هناك من هو أشد فقرا من غيره و من هو أشد غِنا أيضا، طبعا كان ذلك في اطار المنافسة الحرة و الكاملة.

الحالة التي تكون فيها أمثلية–باريتو هي الحالة التي ليس بالإمكان تحسين رفاهية عون اقتصادي ما، من دون إنقاص رفاهية عون اقتصادي آخر.

تدرس اقتصاديات الرفاهية الشروط التي يتم على اساسها الوصول الى حل نموذج التوازن العام، الذي يمكن ان يوصف بانه الحل الامثل ، و هو يتطلب ، من بين ما يتطلبه، تخصيصا امثل لعوامل الانتاج بين السلع المنتجة، و أمثل تخصيص للسلع (اي توزيع الدخل) بين المستهلكين.

و يقال على تخصيص عوامل الانتاج أنه يشكل " توزيع باريتو" ، إذا استحال إعادة تنظيم الانتاج بالشكل الذي يزيد ناتج واحد أو أكثر من السلع بدون إنقاص ناتج بعض السلع الاخرى، و هكذا، فإنه في اقتصاد السلعتين يكون المحل الهندسي لتوزيع باريتو الامثل للعوامل في انتاج هتين السلعتين هو منحنى عقد الانتاج، و بالمثل، يقال ان السلع موزعة توزيعا امثل لباريتو اذا استحال اعادة تنظيم التوزيع بشكل يزيد من منفعة واحد او أكثر من الافراد دون أن ينقص من منفعة بعض الافراد الآخرين[2].

ففي اقتصاد الفردين، إذا، يكون المحل الهندسي لتوزيع السلع بين الفردين وفقا لتوزيع باريتو الامثل هو منحنى عقد الاستهلاك.(الشكل–01–):

[1] http://www.glumol.com/~introeco/section/hist%20pense%20eco/pages/articles/HPEpareto.htm

[2] دومنيك سلفادور. **سلسلة ملخصات شوم، نظريات و مسائل في الاقتصاد الوحدوي**. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.1993.ص 666

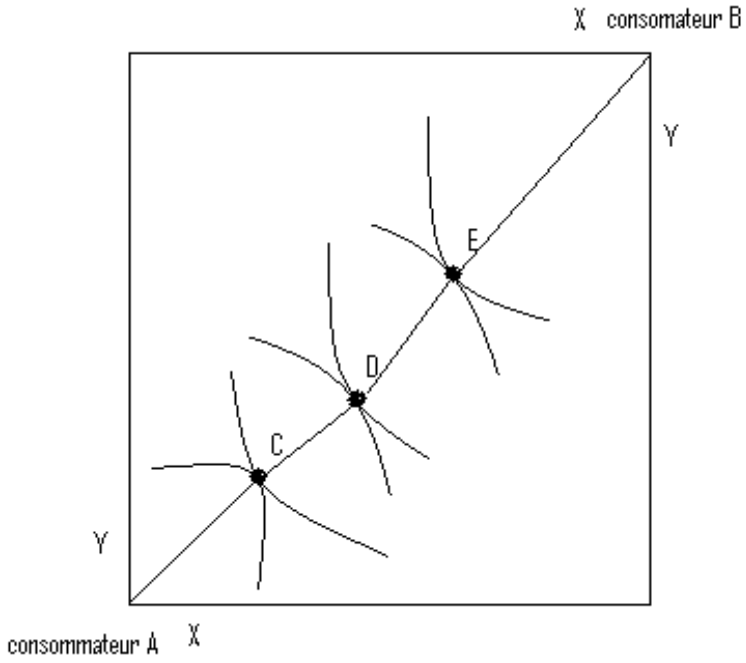

الشكل-01-:[1] علبة ادجوورث ومنحنى عقد الاستهلاك

أ-1.2. منحنى إمكانية المنفعة:

و يمكن الحصول على منحنى إمكانية المنفعة في فراغ المنفعة من منحنى عقد الاستهلاك في فراغ الناتج، و الوارد في الشكل-02-:

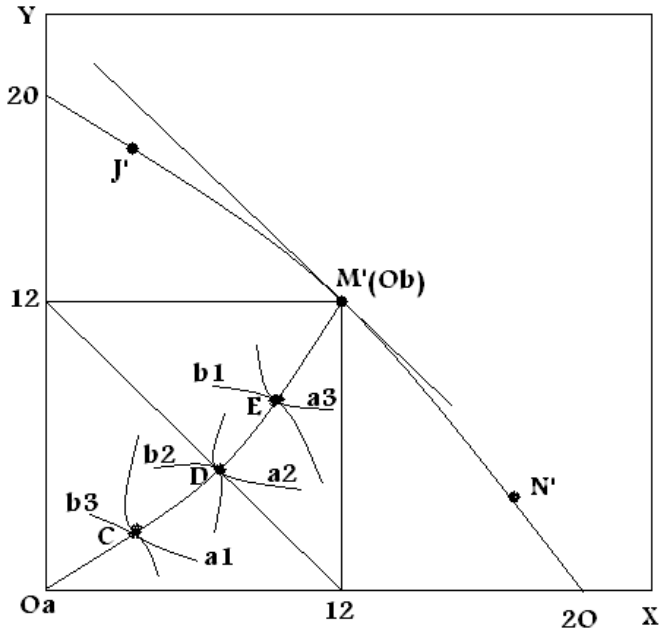

الشكل-02-:[1] منحنى التحويل و علبة ادجوورث

[1] F.Géraud, op.cit, 64

منحنى التحويل في الشكل-02-، عنده تقابل كل نقطة على هذا المنحنى نقطة توازن عام للإنتاج، و لنفرض أن النقطة 'M على المنحنى تصور الناتج من X et Y الذي ينتجه الاقتصاد (أي X12 و Y12)، و بإنزال العمود من النقطة 'M ، على كل من الاحداثيين Ox et Oy فإننا ننشئ صندوق " إدجوورث" البياني في الشكل أعلاه كالذي سبق إنتاجه للفردين A et B في الشكل-01-، و تكون كل نقطة على منحنى عقد الاستهلاك(Oa Ob CDE) نقطة توازن عام للتبادل, و بالتالي يكون هذا الاقتصاد البسيط في حالة توازن عام للإنتاج و للتبادل معا عند النقطة D حيث:

$$\mathbf{TMT_{xy} = (TMS_{xy})B = (TMS_{xy})A}$$

$\mathbf{TMT_{xy}}$:ميل منحنى التحويل

$\mathbf{TMS_{xy}}$**:** ميل منحنى السواء(المعدل الحدي للإحلال)

أما إذا لم يكن من مساواة إلا بين المعدلين الحديين للإحلال فقط بين A et B و لم تتعدى إلى ميل منحنى التحويل فهذا ليس بتوازن عام أبدا.

و على سبيل المثال، إذا كانت :

$$\begin{cases} \mathbf{(TMS_{xy})B = (TMS_{xy})A = 2} \\ \mathbf{TMT_{xy} = 1} \end{cases}$$

فان الفردين محل الدراسة يرغبان في التنازل عن استهلاك وحدتين من السلعة Y مقابل وحدة اضافية من X بينما يكفي في الانتاج التنازل عن وحدة من Y من اجل الحصول على وحدة واحدة فقط من X.

و بالتالي ينبغي الاستزادة من انتاج X و الاقلال من انتاج Y ، حيث يتحقق التساوي:

$$\mathbf{TMT_{xy} = (TMSxy)B = (TMSxy)A}$$

و فيما يلي النتائج التي ننتهي اليها بالنسبة لهذا الاقتصاد عندما يكون في حالة توازن عام للانتاج و للتبادل:

[1] Ibid, p 66

1- يتحدد الناتج بمقدار 12X et 12Y (النقطة 'M في الشكل -02-)، و سوف نناقش في مرحلة لاحقة كيفية تحديد هذا المجتمع لهذا المستوى من الانتاج.

2- يحصل الفرد A على 7X et 5Y بينما يحصل الفرد B على 5X et 7Y (على الباقي بالطبع) - النقطة D في نفس الشكل-.

3- تستخدم 8 وحدات من L و 5 وحدات من العنصر K لإنتاج 12 وحدة من السلعة X ، بينما تستخدم الوحدات الباقية من العنصرين الانتاجيين ، و هي: 6 وحدات من L، و 7 وحدات من K (انظر النقطة M في الشكل نفسه).

إن العلاقة القائمة بين منحنى امكانية المنفعة، و منحنى عقد الاستهلاك يمكن استنتاجها من الشكل-02-، حيث تتناظر نقاط توليفات المنفعة ، و نقاط توليفات الاستهلاك، و يوضح هذا المنحنى في حالة توازن عام، و تصور النقطة الواقعة على منحنى عقد الاستهلاك، و التي يتساوى عندها المعدلين الحديين للإحلال للفردين محل الدراسة، و نظيرهما الميل الحدي لمنحنى التحويل، إذ أن هذه النقطة تمثل توزيع باريتو الامثل في الانتاج و الاستهلاك الواقعة على منحنى امكانية المنفعة.

في الشكل-02- إذا كان منحنى السواء a1 يشير الى حصول الفرد A على 100 وحدة من المنفعة، كما يشير المنحنى b2 الى 450 وحدة من المنفعة للفرد الثاني، فإنه يمكن الانتقال من نقطة C على منحنى عقد الاستهلاك (و فراغ الناتج) في نفس الشكل، إلى النقطة 'C في فراغ المنفعة في الشكل-03-، و بالمثل إذا كان المنحنى a2 يشير الى 300 وحدة من المنفعة بدورها، و يشير المنحنى b2 الى 400 وحدة من المنفعة، فان من الممكن الانتقال من النقطة D في الشكل -02- الى النقطة 'D في الشكل -03-، و اذا كان المنحنى a 3 يشير الى 400 وحدة منفعة، بينما المنحنى b1 الى 150 وحدة منفعة، لكان من الممكن الانتقال من النقطة E من الشكل-02-، الى النقطة الموازية 'E على الشكل-03-، و بتوصيل النقاط 'C'D'E نكون قد استنتجنا منحنى امكانية المنفعة على الشكل-03- نفسه، و عند النقطة 'D في نفس الشكل، يكون كل من الانتاج و الاستهلاك، في هذا الاقتصاد، موزعين وفقا لتوزيع باريتو الامثل في نفس الوقت.

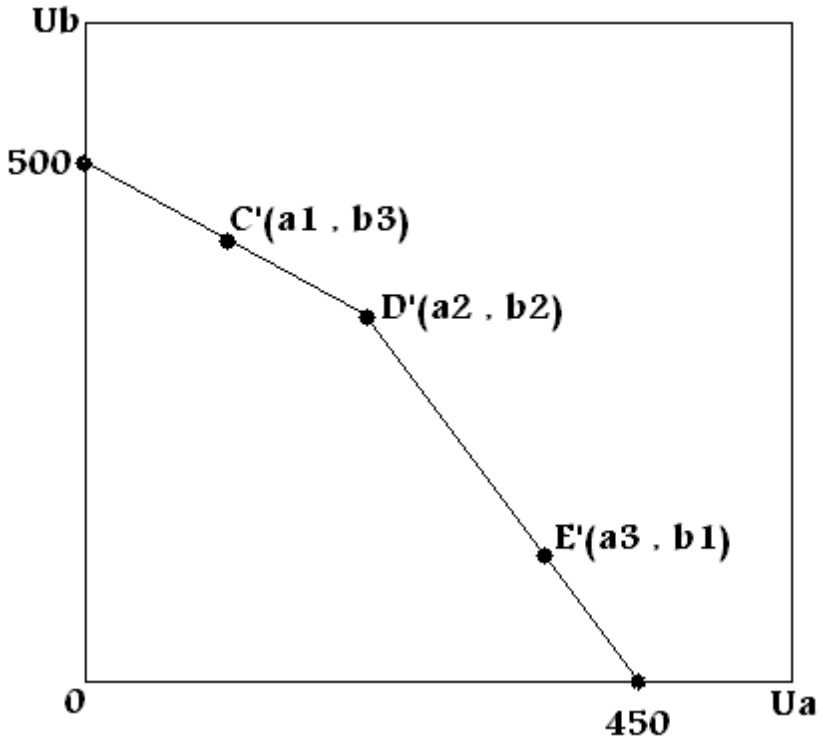

الشكل–03 –:[1] منحنى إمكانية المنفعة.

أ–2.2. منحنى امكانية المنفعة الاكبر:

إذا اخذنا نقطة اخرى على منحى التحويل، لأمكننا إنشاء صندوق بياني مختلف لأدجوورث ، و أمكن الوصول الى منحنى عقد الاستهلاك، ومنها يمكننا التوصل الى منحنى مختلف لأمكانية المنفعة، ونقطة أخرى لتوزيع باريتو الامثل في الانتاج و الاستهلاك، و بتكرار هذه الخطوات لعدد من المرات، ثم بتوصيل النقاط المتحصل عليها يمكننا استنتاج منحنى امكانية المنفعة الاكبر. الشكل–04–.

في الشكل–03– ، أستنتجنا منحنى امكانية المنفعة من منحنى عقد الاستهلاك الواصل بين النقطة Oa و النقطة M' الواقعة على منحنى التحويل في الشكل–02–، و اذا اخذنا نقطة اخرى على منحنى التحويل ، النقطة N' مثلا ، أمكننا انشاء علبة ادجوورث أخرى ، و أمكننا الحصول على منحنى آخر للاستهلاك يصل ما بين Oa و النقطة N' في الشكل–02–، و من هذا المنحنى(الذي لم يظهر في الشكل–02–) يمكننا استنتاج منحنى آخر لأمكانية المنفعة في الشكل–04–، و أمكننا ايضا الحصول على نقطة اخرى لتوزيع باريتو الامثل لكل من الانتاج و التبادل (النقطة T')، و بتوصيل النقطتين D' et T' ، و غيرها من النقاط التي نحصل عليها بنفس الطريقة، يمكننا استنتاج منحنى

[1] Ibid.p 69

امكانية المنفعة الاكبر، في الشكل-04-، إذن يكون هذا المحل الهندسي لنقط توزيع باريتو الامثل للانتاج و للتبادل، و يعني هذا ، أنه ليس في الامكان اعادة تنظيم عملية الانتاج و التوزيع التي تجعل البعض احسن حالا دون ان تجعل البعض الاخر اسوء حالا في الوقت ذاته:

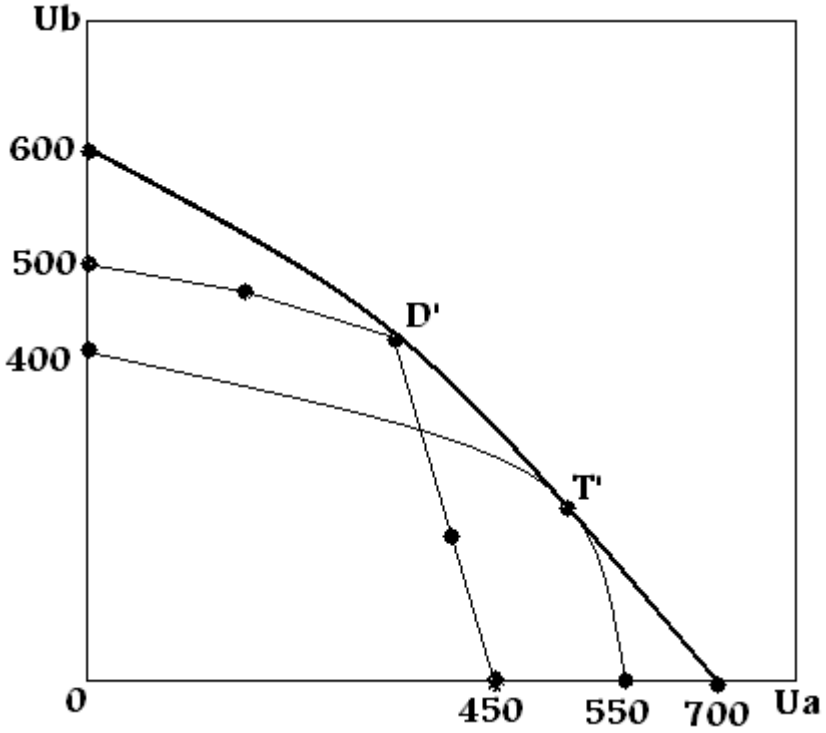

الشكل-04-:[1] منحنى امكانية المنفعة الاكبر

و ذلك من العلاقة القائمة بينهما، حيث تتناظر نقاط توليفات المنفعة و نقاط توليفات الاستهلاك.

و يوضح هذا المنحنى ، في حالة توازن عام ، و بتصور النقطة الواقعة على منحنى عقد الاستهلاك، و التي يتساوى عندها TMS_{xy} المعدل الحدي للإحلال للفردين A et B ، مع TMT_{xy} المعدل الحدي للتحويل للسلعتين X et Y، و تسمى هذه النقطة بتوزيع باريتو الامثل في الانتاج و الاستهلاك الواقعة على منحنى امكانية المنفعة.

من أجل كميات منتجة بواسطة عوامل إنتاج، و في حالة معطاة من التكنولوجيا، فإن تعيين أمثلية باريتو للموارد يتحصل عليها، و فقط إذا كان هناك[2]:

[1] Ipid.p 71
[2] Jean-baptiste ferrari.**microéconomie approfondie: information, équilibre, optimalité**.France:bréal.2006.pp: 50-51

- ✓ أسواق منافسة تامة و خالصة.
- ✓ المنتجون عقلانيون (يعني يبحثون عن تعظيم الربح تحت قيد حالة تكنولوجيا الإنتاج المتاحة).

إن معيار باريتو يسمح بوصف الوضعية التي يكون فيها تخصيص موارد إنتاجية (أو عوامل الإنتاج) أمثليا، الذي بدوره يلغي كل تبذير للموارد و يشارك في تعظيم الرفاهية الاجتماعية.

إن تخصيصا أمثلَ للموارد لا يستلزم أبدا تساوي وضعية الأعوان الاقتصاديين، في الواقع، فان الحصول على أمثلية باريتو لا يعني بأي شكل وزعت المداخيل المتحصل عليها: يعني يمكن وجود وضعية أمثلية–باريتو توافق عدة توزيعات و تقسيمات للمداخيل (الثروة) المتميزة باللامساواة. الاقتصادي **كلارك** يعتبر أن وضعية أمثلية–باريتو عادلة (من مفهوم العدالة الاجتماعية) على قياس أنه، أينما يكون كل عامل إنتاجي يكافأ حسب الإنتاجية الحدية: كل عون اقتصادي يتحصل عن دخل متناسب مع مساهمته في إنتاج الثروة. نجد هنا مبدأ العدالة الانعكاسية[1] (لكل واحد حسب حرفته)، هذا التصور للعدالة الاجتماعية يستبعد كل سياسة حكومية لإعادة توزيع الثروة المتحصل عليها. الليبيرالية تبرر التدخل الحكومي حينما تكون هناك سلع غير قابلة للتقسيم، آثار خارجية، أو حينما تبتعد هياكل السوق عن وضعية المنافسة الصافية و الكاملة.

ب– على الدولة ان تتدخل حتى تداوي وضعيات فشل السوق:

ب–1. التأثيرات الخارجية[2]: إن فكرة التأثيرات الخارجية كانت قد طورت في سنوات الـــ 20 نات من طرف **بيغو**، تعريفها: تأثير خارجي (أخرجة) يعني الوضعية التي يكون فيها نشاط استهلاك أو إنتاج لعون اقتصادي ما يؤثر إيجابيا أو سلبيا على منفعة (أو ربح) عون اقتصادي آخر من دون أن يكون التفاعل قد تم عن طريق السوق، بطريقة أخرى لم يتم بآلية السعر.

هناك اثر خارجي حينما يؤدي نشاط عون اقتصادي ما إلى التأثير على رضا عون اقتصادي آخر، فهناك تأثيرات خارجية جراء الاستهلاك و الإنتاج، آثار خارجية ايجابية و سلبية. مثال: شخص

[1] و التي يقابلها تقليديا العدالة التوزيعية (لكل واحد حسب حاجاته).

[2] Les effets externes en français

ما يستمع إلى الموسيقى بالقرب من شخص آخر ليس لديه نفس الذوق لذلك النوع من الموسيقى، هناك آثار خارجية سلبية للاستهلاك إذن.

مؤسسة ما ترمي النفايات الصناعية في مجرى نهري معين، هناك آثار خارجية سلبية للانتاج إذن.

مؤسسة تقوم بخلق فريق مهمته حماية و فرض الامن في الحي الموجودة فيه، هناك أثر خارجي ايجابي للانتاج (لأنه تعلق بالنشاطات الداعمة للنشاطات الرئيسة حسب سلسلة القيمة لبورتر، و بالتالي فهو أثر خارجي غ/مباشر للانتاج)[1].

في كل الحالات التي تعتري أو تنتج فيها الآثار الخارجية، فإن هذه الأخيرة غير مدفوعة الأجر –إذا كانت أثارا إيجابية–، و لا العكس في حالة كونها سلبية. إنها حالة من حالات فشل السوق، التي من اللازم ان يدفع إلى صاحب الآثار الايجابية للانتاج أو للاستهلاك، و العكس صحيح بالنسبة لنظيرتها السلبية.

مثال: تلوث مجرى نهر ناتج عن نشاط إنتاجي لمؤسسة تقع بالقرب من حدود هذا النهر.

إن أصل التأثير الخارجي يكمن في خلل في التصرف في حقوق الملكية، التأثيرات الخارجية تنتج إذن في ظل غياب لحقوق الملكية المقررة حرفيا (من قبل المشرع). و الحالة هذه، فاعلية السوق كأسلوب لتخصيص الموارد مبنية على 01) مبدأ الفصل بالسعر (الذي لا يسدد الثمن لا يستطيع أن يستهلك السلعة)، و02) مبدأ الملكية الخاصة، وجود تأثيرات خارجية يبرر تدخل الدولة[2].

الدولة و الجماعات المحلية، عليها أن تتدخل حتى تخرج[3] هذه التأثيرات الخارجية، إخراج التأثير الخارجي هو الذي ينسب إليه من جهة أخرى أتعاب مالية إضافية على حساب الأعوان الاقتصاديين. إذن لا يعني فقط تقييم التأثير الخارجي و كفى، بل –زيادة على ذلك– تحميل العون الاقتصادي ماديا تكلفة ذلك التأثير الخارجي.

[1] http://econo.free.fr/index.php?option=com_content&task=view&id=20&Itemid=28
[2] http://www.oboulo.com/externalites-justifient-elles-etat-8752.html
[3] Externalisation des effets externes en français

ب-1.1. أجهزة إخراج التأثيرات الخارجية:

-بوجود تأثيرات خارجية سلبية: كحل أولي مقدم من طرف بيغو (Pigou) مبني على فرض رسم على صاحب أصل التأثير، نحن نتكلم عن رسم يعرف باسم: الرسم البيغوفياني (نسبة إلى بيغو). بوجود تلوث، فالدولة عليها أن تفرض رسما على التلوث من اجل إرغام صاحبه على تقليل إرساله إلى الجو -بطريقة أو بأخرى-. إن اقتراح بيغو بسيط، لكنه يواجه عدة مشاكل في التطبيق:

- ✓ ينبغي وجود القدرة على تقييم مبلغ التأثير الخارجي – يعني الضرر – حتى يتسنى وضع الرسم كنتيجة.
- ✓ ينبغي وجود حل إداري نسبيا لأن الدولة تقرر – من طرف واحد – فرض رسم على المؤسسة (قرار ينبع من مرسوم لا رجعة فيه على المدى القريب على الأقل).

و كحل أكثر ليبيرالية اقترح من قبل **كوز** -ولكنه أكثر صعوبة في التطبيق- ، الفكرة الجوهرية **لكوز** تكمن في معاينة إذا أن الاخرجات (المخرجات، الآثار) تنشأ من واقع عدم وجود **لحقوق ملكية** مقررة بالنصوص القانونية خاصة بالهدوء أو نقاوة الهواء الطلق على سبيل المثال. يجب إذن فرض رسوم على هذه الاستخدامات، و لأجل هذا خلق سوق معينة، الدولة عليها -من هذه الزاوية- أن تسهل عملية خلق "سوق حقوق الملكية" بتطوير رسوم الاستخدامات التي كانت في السابق مجانية. حتى تخلق أسواق حقوق الملكية هذه، على الدولة -حسب كوز- أن تسند الموارد ذات أصل التأثيرات الخارجية (النهر الملوث مثلا) إلى أحد الأطراف الموجودين -سواء إلى السكان أو سواء إلى المؤسسة الملوثة-، الدولة لا تحل محل السوق هنا: هي متوافقة مع إسناد الموارد إلى جهة معينة من الجهات، ثم تترك ميكانيزمات السوق تعمل على حالها، لذلك هناك شكلان من إسناد الموارد:

الحالة الأولى: الدولة تسند النهر الى المؤسسة، التي تستطيع أن تلوثه بقدر ما تستطيع، لأن هذا المورد خاص بها من الآن فصاعدا. هذا الحل يعكس فكرة دعه يعمل، إذا واجه السكان حالة زائدة من التلوث فعليهم أن يشتروا جزءا من هذا النهر.

الحالة الثانية: الدولة تسند المورد المائي الى السكان الذين يصبحون الملاك القانونيين و يمكن بعدئذ أن تمنع كل محاولات تلويثه، و المؤسسة الراغبة في استعماله عليها إن تشتري حقوق استخدام للنهر[1].

بموجب نظرية اللاتباين، فان الحلَّين في اثنين متكافئين في النتيجة، إن خيار اسناد المورد راجع كنتيجة لقرار سياسي. في الولايات المتحدة الاميريكية تطورت حلولا كانت مقترحة من قبل **دالس** في 1968م التي تكمن في مبدأ أسواق حقوق التلويث، الدولة تثبت كمية قصوى للتلوث و تسند الى المؤسسات المعنية رخصة إمكانية التلويث، هذه الرخص يتم التفاوض فيها، و كل مؤسسة يمكن لها أن تبيع حقوق تلويثها لمؤسسة أخرى.

نظام حقوق التلويث هذا طبق في الولايات المتحدة في الكفاح ضد التلوث الجوي ابتداءا من سنة 1990م، انطلاقا من القانون المعني بالجو لسنة 1970م المتضمن لنظام رخص قابلة للتفاوض: مثلا، وسط منطقة أين تلوث الجو يبلغ المعدل الأقصى، فإن مؤسسة جديدة ما يمكن لها أن تستقر بعد أن تكون قادرة على شراء جزء من حقوق التلويث للشركات السابقة الوجود في المنطقة[2].

–بوجود تأثيرات خارجية ايجابية: على الدولة هنا أن تقوي حقوق الملكية و/أو تمنح مساعدات مالية، كذا على سبيل المثال، الاستثمار في البحث و التطوير ينشأ عنه تأثيرات خارجية إيجابية على أساس أين هذا الاستثمار تستفيد منه المؤسسات المنافسة، مميزات الإبداع تنتقل عبر السوق من دون حتى أن يدفع ثمنه.

التأثيرات الخارجية التكنولوجية المتحصل عليها باستثمار فرعي في البحث و التطوير، كل مؤسسة تتصرف بطريقة انتهازية في الرغبة من الربح من بحوث و تطوير مؤسسات أخرى، التدخل العمومي يبرر هنا في حالة كهذه، و يمكن إن يظهر بالأشكال التالية:

– تعزيز التشريع في مادة براءات الاختراع و السر التجاري حتى تحفظ وضعية الاحتكار المؤقت للمبتكر.

– تعزيز التعاون ما بين المؤسسات فيما يخص البحث و التطوير بواسطة تليين التشريع (anti-trust). في أوروبا النص 85 من اتفاقية روما المانع للاتفاقات بين المؤسسات "التي من أجل أن

[1] http://www.unilim.fr/theses/2003/droit/2003limo0495/these_front.html
[2] ibid

تمنع، تحد أو تلوي لعبة المنافسة الحرة و التامة داخل السوق المشتركة"، مع تحسب الاستثناءات من أجل الاتفاقات الخاصة بالبحث و التطوير و التي يتساهل معها تحت بعض الشروط أين تساهم هي الأخرى في التنمية التقنية للكيان المشترك، منذ ديسمبر 1984م كل الاتفاقات بشأن البحث و التطوير في السوق الأوروبية المشتركة مقصاة كليا حتى تحث المؤسسات على الإبداع فعلا[1].

ب-2. السلع الجماعية: في الكتاب الخامس لثروة الأمم ، آدم سميث تساءل حول الدور المناط بالدولة، بعدما استأنس بوظائف الحفاظ على النظام الداخلي و الخارجي (القضاء، الشرطة، الجيش)، يستدعي منا أن نسميها هذه الأيام بالهياكل القاعدية:"ثالث و آخر واجبات المملكة أو الجمهورية هو زيادة و رفع أشغالها و مؤسساتها العمومية التي منها –أكثر فأكثر- ينتفع المجتمع، و لكن من ناحية ثانية هذه الطبيعة لا يمكن أبدا أن يتم تعويضها من طرف أي كان أو حتى عدد قليل من الأفراد لتشييد أو للمحافظة على هذه المهمات اللازمة[2].

كذلك فطبيعة بعض السلع تصرف عن المبادرة الشخصية و يبرر في نفس الوقت نشاط الدولة. **بول ساموبلسون** التابع لتيار الرفاهية يعرض في سنة 1954م السلع الجماعية الى السلع الخاصة، هذه الأخيرة تتميز بخاصية المزاحمة و الإقصاء بالسعر عن عون اقتصادي آخر، فالسلع التي لا يمكن أن تكون فيها مزاحمة إذن هي السلع الجماعية، هذه السلع متاحة للكل: الإنارة العمومية، إرسال موجات الراديو.

إن مبدأ الإقصاء عن طريق السعر يعني أن الواضع يده على السلعة يمكن له أن يحد استعمال هذه السلعة لصالح الأعوان التي تدفع. السلع التي لا يمكن تطبيق مبدأ الإقصاء السعري عليها تسمى: السلع غير القابلة للتقسيم[3]، مثلا: الدفاع الوطني. إن وجود خاصية **اللاتقسيمية** قاد الى ظهور سلوك يعرف بـــ: الممرر المخالف للقانون، الذي يبرر تدخل الدولة بواسطة الاقتطاع من المداخيل (الثروة) عن طريق الضريبة التي تسمح بتمويل هذه السلع[4].

---

[1] ibid
[2] Adam smith.**An Inquiry into the Nature and Causes of THE WEALTH OF NATIONS.** London: The Electric Book Company Ltd 20 Cambridge Drive, SE12 8AJ, UK.1998.p 963
[3] Indivisible en français
[4] http://www.worldbank.org/depweb/beyond/beyondfr/glossary.html

ج- على الدولة ضمان استمرارية المنافسة في الأسواق:

من وجهة نظر ليبيرالية، فإن المنافسة التامة و الكاملة تسمح بتعظيم الرفاهية الاجتماعية (بالنظر الى اليد الخفية لآدم سميث)، هذه الحظوة التي تحظاها أسواق المنافسة التامة والكاملة من منظور السلطات العمومية ليست لدى مثيلتها في حالة الاحتكار.

ج-1. توازن المحتكر: تتوافق حالة المحتكر ووجود سوق أين تكون هناك فقط مؤسسة واحدة مقابل العديد من المستهلكين. المقارنة بين توازن المحتكر و توازن السوق في المنافسة التامة (CPP) توضح لنا أن سعر المنافسة أقل من سعر المحتكر، و أن الكمية المعروضة في حالة المنافسة تفوق التي لدى حالة الاحتكار. المؤسسة في وضعية الاحتكار تتحصل على ربح جراء الإضرار بالمستهلكين، هذا الربح المسمى:"إيراد المحتكر"، و هو مبين -فضلا على ذلك- أنه في وضعية المحتكر يتولد عن ذلك ضياع في الرفاهية الاجتماعية، و هذا ما يبرر تدخل السلطات العمومية التي عليها أن تنتبه الى تركيز الأسواق بواسطة تكتيكات سياسة الـــ Anti-trust، سياسة خفض القيود القانونية و سياسة رفع القيود القانونية.

ج-2. سياسة الـــ Anti-trust ، مدرسة الهيكليين: سياسة الـــ Anti-trust مستوحاة من النظرة الهيكلية للمنافسة، طورت في سنوات الـــ 60 نات من قبل المؤلفين أمثال: "**بين**" و "**ستيغلر**" . هذه النظرة تعتبر أن:" صناعة معينة ليس لديها هيكل تنافسي (concurrentiel) لا يمكن لها أبدا أن تسلك سلوكا تنافسيا"[1]، إن المؤلفين الهيكليين لا يؤمنون إلا بفكرة أن كبر حجم المؤسسات مرده البحث عن الكفاءة (من مفهوم تسييري[2]: efficience) فقط، لكن قبل ذلك من أجل السلطة السوقية. حسب "بين":" المنافسة تقتل المنافسة"، على معيار أن المؤسسات الحالية تشيد عوائق للدخول من أجل حجز دخول مؤسسات جديدة.

[1] Stigler.

[2] عيسى حيرش." محاضرات في تسيير المؤسسة ". **السنة الأولى ماجستير تخصص تسيير المؤسسات**. جامعة محمد خيضر بسكرة. 2002-2003.

إن أعمال الهيكليين تحتل لحد الساعة الممارسات المتعلقة بخلق العوائق الإستراتيجية، و التي تعرب عن سلوك مقصود لا تنافسي. إن سياسة نشطة للمنافسة ستسمح بتقييد الاتفاقات و استغلال وضعيات السيطرة على الاسواق تبرر في الواقع مراقبة حادة لحركات التركيز الصناعي.

ج-3. خفض القيود على الإسواق: (مساهمة مدرسة شيكاغو ، أهم الكتاب هم: **بوسنر، بومول، بنزار، ويليغ**).

إن مدرسة شيكاغو، أو كما تسمى أيضا مدرسة "العرض" تطورت في سنوات الـــ 80 نات في الولايات المتحدة الاميريكية و تنقد بشدة أساس فكرة سياسات الـــ Anti-trust لأجل ضمان المحافظة على السيرورة التنافسية. إن مدرسة شيكاغو تعارض أطروحات الهيكليين بتأسيس تحليلهم على فرضيتين أساسيتين:

01 / المنافسة لا تقتل المنافسة لأن –كما أشار له **شومبيتر**– المحتكر لا يشكل إلا وضعية انتقالية (قوى السوق ترجع الى الحالة الابتدائية للمنافسة).

02 / التركيز يتوافق و البحث عن الكفاءة الاقتصادية، المؤسسات تلعب دور المسيطرة لأنها ببساطة الأكثر كفاءة من نظيراتها، نشاط الدولة الرامي الى الحد من ظواهر التركيز هذه هو غير نافع و نذير شؤم في ذات الوقت.

✓ نظرية الاسواق التنازعية[1]: طورت على يد كل من **بومول، بنزار و ويليغ** (1982م) طارحة الى الجانب تلك النظرة الهيكلية، هذه النظرية تعتبر ان الكثافة التنافسية لسوق ما ليست مسألة عدد المنافسين الفعليين (الحاليين)، و لكن عدد المنافسين الكامنين (المستقبليين). في الواقع، فلأجل مؤسسة ما تريد أن تنتهز وضعيتها كمحتكر فإن المؤسسات الكامنة لا تنازعها من أجل وضعيتها كمحتكر (بسبب الحسد على المكانة الاحتكارية طمعا في الربح)، و لكن تتحرك فعلا (تلك المؤسسات الكامنة) إذا كانت الأرباح الموجودة في تلك الصناعة مرتفعة، و هذا الذي يجذب فعلا تلك المؤسسات، فالمؤسسة هنا مجبرة على السلوك مسلك المنافسة التامة (على الأقل اشتقاق دالة العرض

[1] http://econo.free.fr/scripts/printfaq.php?codefaq=76 :Qu'est-ce qu'un marché contestable ?

من دالة التكلفة بالمقارنة و المتغير السعري: $p = MC$ ، و هي دالة العرض للمحتكر إذا أراد أن يسلك السلوك التنافسي) بتثبيت ما يعرف بـــ: سعر الحد، لأنها إن باعت بغلاء فلا شيء يمنع الآخرين –كما قلنا– من الدخول الى السوق.

و من هنا نستنتج ان خاصية السوق التنافسي قليلا ما تتميز بعدد المنافسين الفعليين مقارنة بالكامنين. ان هدف سياسة المنافسة هنا تكمن في خفض القيود على السوق، يعني لا تتضمن أي عائقا لا يأتي يعرقل مشاريع المنافسة، انها السياسة المتبناة من قبل الولايات المتحدة و المملكة المتحدة في سنوات الـــ 80 نات و التي تتبناها حاليا جمهورية فرنسا.

ملاحظة: إن إدارتي كل من كلينتون و بوش استلهمتا معا من مساهمات مدرسة شيكاغو و المدرسة الهيكلية حتى تحددا محاور سياسة المنافسة. "في الوقت الحالي، إن مؤيدي نظرية الاسواق التنازعية يمتدحون–خاصة في حالة الدول السائرة في طريق النمو– ، إن فتح حرية التبادل التي تسمح بإرجاع الاسواق التنازعية: إن تهديد الواردات يرغم المؤسسات الوطنية على ممارسة السعر التنافسي."[1]

ج–4. حالة الاحتكارات الطبيعية:

تعريف:[2] الاحتكار الطبيعي هو احتكار ينجم عن وجود غلات الحجم المتزايدة (أو اقتصاديات السُلـــــَّم) في انتاج سلعة معينة، في الواقع، الغلات السلمية المتزايدة تقود الى خفض التكاليف المتوسطة (الوحدوية)، هذا الذي يسمح بخفض السعر (الاقصاء المحتمل للمنافسين). تحت هذه الشروط، كل زيادة في الانتاج تساهم في خفض في التكلفة المتوسطة، فالسيرورة التنافسية بحد ذاتها تقود الى خلق المحتكر على الساحة.

ان نشاطات غلات السلـــَّم المتزايدة تتميز بأهمية التكاليف الثابتة في مجموع التكاليف الكلية (مثلا: انتاج و توزيع الطاقة، تأمين المرض).

[1] COMBES P. P. & LAFOURCADE M.**tranportation costs decline and regional inequalities: evidence from France 1978-1993**.mimeo CERAS-ENPC(2000).

[2] beitone et al.**dictionnaire des sciences économique**. Armand colin.2001

فمتى تتبين الدولة وجود الاحتكار، في هذه الاثناء من هذا المكان عليها مراقبة عمله من خلال سياسة تنظيم لوجوده و ليس بالضرورة إدانته[1]، فالاحتكار يمكن ان يولد ابتكارا[2] كما أشار إليه شومبيتر. في الواقع فإن مؤسسة أبدعت في منتوج معين أو إجراء ما، فإنها سوف تستثمر كثيرا في نشاط البحث و التطوير يبدو عاديا أن تستفيد من الطرف الآخر إيرادا مؤقتا جراء الابداع، و من أجل حث المؤسسات على الابداع، على الدولة ضمان –شرعا و قانونا– الاحتكار لاستغلال نتائج بحثه لفائدته بمنح المؤسسات المبدعة براءات للاختراع الذي اخترعوه[3]. نفس الشيء، اذا وجدت هناك اقتصاديات سلم قوية فانه اكثر كفاءة اذا كانت مؤسسة واحدة فقط تستطيع تأمين حاجات ذلك السوق، مذاك إذا كان الطلب الاجمالي يناظر الحجم الادنى الامثلي: يمكن أن تتواجد المؤسسة في حالة تؤهلها لأن تحتكر طبيعيا، في الواقع، اذا وجدت هناك العديد من المؤسسات، كل واحدة عليها تحمل تكاليف ثابتة (مثلا: تكلفة بناء طريق سكة حديد بالنسبة لشركة TGV) و تكلفة انتاج هي بقدر من الارتفاع – التكاليف– بالمقارنة مع اقتسام الطلب الاجمالي فيما بينها (أي أن حالة الاحتكار الطبيعي لمؤسسة واحدة ذات تكاليف عالية –يمكن تغطيتها – أهم و أضمن من حالة وجود العديد من المؤسسات تتحمل كل واحدة تكاليف ثابتة مرتفعة و مقتسمة السوق، تلك التكاليف لا يمكن تغطيتها في الاجل القصير)[4].

منذ أن يكون الاحتكار الطبيعي ليس تنازعيا، يأتي على الدولة لأن تنظمه حتى تتجنب مسبقا استعماله للسلطة السوقية، مع العلم انه في هذه الاثناء يظهر بأن تنظيم الاحتكار جد صعبا، و ذلك وفق معيار وجود لا تماثل للمعلومة بين السلطات العمومية و المؤسسة المسلط عليها: هذه الاخيرة تعرف جيدا دالة تكلفتها، و الاخطر من ذلك أن الاحتكار الطبيعي يبالغ في تقدير تكاليفه حتى يتحصل على أسعار جد مرتفعة.

بطريقة مبسطة، ان تنظيم الاحتكار الطبيعي يمكن ممارسته بثلاث طرق مختلفة:

الدولة تستطيع أولا تنظيم الاحتكار بفرض تعريفة عليه: كلما مارست المؤسسة سعرا قريبا من سعر الاحتكار، كلما كانت التعريفة أكبر، الغاية اذن هو حث الاحتكار على تخفيض السعر و زيادة انتاجه. بعض معايير التعريفة على الربح المبالغ فيه (surprofit) جسدت في زمن الحرب أو الازمة

[1] من مفهوم الكفاءة الاقتصادية السابق ذكرها (تحسين عمليات الانتتاج من خلال الابداع) التي قادته الى حالة الاحتكار الطبيعي.
[2] هناك دراسات مستفيضة حول اشكالية: من الذي يقود الى ضرورة الابتكار، حالة المنافسة أو الاحتكار؟.
[3] أنظر اطار موضوع حقوق الملكية الفكرية و براءات الاختراع.
[4] Combes E.**Pourquoi la concurrence coûte cher?**.Précis d'économie. PUF (2001) Dossier d'Alternatives économiques..Numéro 227, juillet-août 2004.

العالمية 1929م، تحت المنطق الذي تحدثنا عنه، و كذلك في الـــ 70 نات بالمراعاة الى الشركات البترولية[1].

الدولة يمكن لها ان تنظم الاحتكار بتثبيته للسعر، فإذا أرغمته على تحديد السعر عند التكلفة الحدية، تنشأ عندها صعوبة ينبثق منها: الاحتكار الطبيعي يتحمل خسائر لأن تكلفته المتوسطة أكبر من سعر البيع، فعلى الدولة هنا إذن أن تدعمه، السلطات العمومية يمكن ان تجبر الاحتكار أيضا على تحديد السعر عند التكلفة المتوسطة أو بتطبيق قاعدة معدل الايراد: هذه القاعدة تكمن في تثبيت رسوم المؤسسة بطريقة تعكس تطور التكاليف و زيادة الهامش.

ان حلا مثل هذا لا يحث المؤسسة المعنية على خفض التكاليف الانتاجية. المنظم يستطيع اخيرا تثبيت سعر أعلى (سعر السقف)، حل به ميزة حث المؤسسة على تحقيق مكاسب انتاجية من اجل الحصول على إيراد. ان حلا مثل هذا قد اختير من قبل المملكة المتحدة إبان خوصصة كل من شركتي غاز بريطانيا و تيليكوم بريطانيا".

ج-5. سياسة التنظيم و الضبط:

اذا كان التصور الحالي للضبط و التنظيم استلهم من الإيديولوجية الليبيرالية، فالأسئلة المرتبطة بهذا الموضوع لا نزاع فيها في كتابات كل التيارات الفكرية الكبرى. من جهة "الأصوليين التنظيميين" من أجل ان يكون السوق أكثر تناسقا في عمله، يجب تنظيمه من خلال قواعد اللعبة للأسواق التنازعية. هذا لا يورط –على قدر ما– تدخلا مباشرا للدولة في الاقتصاد (مثلا: بواسطة سياسات التنظيم و الضبط للأسواق). على الدولة ان تهتم بالخصوص بصيغ التدخل غير المباشر سامحة لنفسها بالاشراف على عمل الاسواق، عليها ان تكون الضامن لقواعد اللعبة المعروفة بين مختلف الفاعلين الاقتصاديين، قواعد اللعبة هذه تمثل شكل قانون العقود (التعاقد).

التنظيم و الضبط يعني تأطيرا غير مباشر لعمل الاسواق (الفرق بين اقتصاد القواعد و اقتصاد الاوامر) عكس التنظيمات التي ترتكز على معايير توجيهية تأطيرية مباشرة للأسواق.

[1] نحن نعلم ان سوق النفط تحكمه آليات أخرى دون قانون العرض و الطلب.

التجديد في النقاش حول التنظيم و الضبط الاقتصادي تفسر بتعدد الاحداث –حول الليبيرالية و العولمة– المسطرة حول ضياع تأثير الدولة و السلطة المتزايدة للأسواق[1].

[1] http://www.weblaw.ch/jusletter

2.1.1. الحجج الاقتصادية لتدخل السلطات العمومية:

إخفاقات السوق- على هذا النحو- لا تحتاج جميعها إلى ضرورة تسطير سياسة صناعية، فمعظم التشوهات يمكن حلها عن طريق إصدار اللوائح، أو -على العكس من ذلك- التقليل من إصدار المزيد من اللوائح.

ان التدخل بسياسة الصناعية يمكن تبريرها من جانب اثنين من المبادئ الاقتصادية التي لا تتعارض و السوق:

1.2.1.1. الصناعة تلعب دورا حاسما في النمو الوطني: وهذا الدور ينجم عن العلاقة داخل القطاعات الاقتصادية بين النمو والاستثمار والإنتاجية **(قانون كالدور)**، يمكننا اعتبار الصناعة مجموعة من الأنشطة ممارسة لتأثيرات خارجية ايجابية (effets externes positifs) على جميع القطاعات، ومذلك فانه من المعقول ان السلطات العمومية تدعم كل أو جزء من النشاطات الصناعية حتى تطور تأثيراتها الايجابية على الاقتصاد برمته.

يُعتبر القطاع الصناعي من بين القطاعات الأكثر تأثيرا على الاقتصاد والتنمية الاقتصادية و الاجتماعية الشاملة، فلا توجد تنمية ملموسة إذا لم تكن هناك صناعة ملموسة، الا في الحالات النادرة لتجارب بعض دول العالم في التخصص و الاستفادة من ميزتها النسبية في مجال ما، و هذا ما أثبتته شتى تجارب التنمية في مختلف بلدان العالم. فمن كون أن التصنيع ناتجا طبيعيا وتلقائيا للتطورات الاقتصادية ونمو الدخل و الإنفاق، فإنه في ذات الوقت أحد عناصر التنمية ومقومات النمو، و بالتالي يمكننا ان نستشف أهمية الصناعة في الاقتصاد و تأثيراتها.

ان الصناعة قادرة على خلق فرصة العمل، وتوظيف الطاقات العاطلة ، وبالتالي فإن الصناعة لها الفضل في امتصاص حالات الفائض القادرة عن العمل في بلدان العالم أجمع. للنشاط الصناعي قدرة على نفاذ منتجاته من غير حدود إذا صح القول، لا مجال للشك في ان الطلب عليه مستقر أو متزايد، لأنه ببساطة تعتبر منتجاته مدخلات لقطاعات أخرى، و بالنظر إلى منتجات القطاعات الاقتصادية الأخرى يمكن ان يحدث تكدس لها، كبعض المنتجات الزراعية الغذائية و المواد الأولية، و بالتالي لا توجد حدود لنمو الإنتاج الصناعي و تنوعه وتطوره . يقوم الإنتاج الصناعي بتلبية الاحتياجات الاقليمية للسلع و المنتجات (السلع الوسيطة و الرأسمالية)، وبالتالي فإنه يلعب دورا كبيرا في الإنتاج لإحلال الواردات، كما أنه بمقدور النشاط الصناعي أن ينتج الكثير من السلع و المنتجات

التي تشبع احتياجات السوق الخارجي ، و بالتالي فالنشاط الصناعي له الفضل الأكبر في حل مشكلة عجز الميزان التجاري و ميزان المدفوعات بحيوية. ان الاستثمار في النشاط الصناعي يساعد على زيادة التراكم الرأسمالي، و منه فانه يلبي حاجات النمو في الدخل و في الناتج، كما انه للنشاط الصناعي علاقة ترابط و تشابك فني كبير بالقطاعات الإنتاجية و الخدمية الأخرى، سواء من خلال علاقات الدفع الإنتاجي إلى الأمام أو الدفع الإنتاجي إلى الخلف، ومعنى ذلك أن النمو الصناعي كفيل بتحفيز نمو القطاعات الإنتاجية والخدمية الأخرى[1]. و لا ننسى، فتمويل الصادرات الصناعية يؤدي إلى النمو كما و نوعا و بالتالي فيمكن للدولة كسب العملة الأجنبية من خلال تشجيع الصادرات الصناعية. فإذا كان الهدف النهائي للنشاط الاقتصادي هو تحسين مستوى معيشة ورفاهية الفرد و المجتمع، فإن النشاط الصناعي يمثل خير وسيلة لتحقيق ذلك الهدف، فالاستثمار الصناعي يخلق الكثير من فرص العمل و بالتالي يولد المزيد من الدخل والاستهلاك والرفاهية الاقتصادية فضلا عن أنه المحرك الرئيسي لقطاع التجارة، وأنه وراء إضفاء المزيد من الأهمية للسياسات التجارية والترويجية والتسويقية والبيعية والاستهلاكية والتصديرية والاستيرادية[2] .

إثر كل ما سبق تظهر لنا العلاقة الثنائية للنشاط الصناعي بالتنمية، فهو أحد مقوماتها الأساسية ونتاج طبيعي لها، وبالتالي يكون هو المعيار الأساسي الذي يستند إليه صندوق النقد الدولي و البنك الدولي لتصنيف دول العالم إلى دول صناعية و تضم مجموعة الدول المتقدمة و المتطورة اقتصاديا و اجتماعيا ودول غير صناعية و تضم مجموعة الدول غير المتقدمة .

واقتناعا منها، اندفعت الكثير من الدول النامية إلى الاستثمار في القطاع الصناعي بحماس بالغ وخطى سريعة إيمانا منها أن يؤدي التصنيع إلى إحداث تنمية اقتصادية و اجتماعية . وعليه فقد استغلت لذلك مبالغ كبيرة في مشروعات صناعية عديدة ومتماثلة في معظم تلك الدول .و اعتبر النشاط الصناعي الميدان الأساسي الأول الذي ترتكز فيه سياسات التنمية الاقتصادية في هذه الدول، و بالتالي فالسياسات الصناعية.

فلو نرجع بالتاريخ مسافة تزيد عن مائة عام، لنلاحظ أنه قد كان للنشاط الصناعي الفضل في إزالة التخلف الاقتصادي الذي كان سائدا قبل الثورة الصناعية، التي باشرت أولى مراحلها في بداية النصف الثاني من القرن الثامن عشر . فقد تحقق لبريطانيا وبعدها للدول الأوروبية الأخرى نموا

[1] علي الأسدي.**مقدمة في اقتصاديات الصناعة**.ط1.ليبيا:منشورات جامعة قار يونس بنغازي.1990.ص ص: 16-17 .
[2] Philippe Norel.**Problème du développement économique**.Paris:éditions du Seuil.1997.pp: 50-51 .

اقتصاديا سريعا بفضل التوظيف الواسع النطاق للاكتشافات العلمية في مجال الإنتاج المادي و الخدمي، و بوشر بتغيير وسائل الإنتاج القديمة بأخرى حديثة أعلى إنتاجية[1].

كما تم اعتبار التجربة البريطانية و الأوروبية في مجال الاستثمارات الصناعية مثالا يقتدى به في الظروف الحالية، من قبل أغلب دول العالم، وقد ارتبط الاستثمار في الصناعة منذ أمد طويل بتحقيق الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية المتمثلة في رفع المستوى المعيشي للسكان و تحقيق حياة أفضل لهم من خلال تنمية قدرة الفرد الإنتاجية للمجتمع ككل[2] . وقد تطلب ذلك توجيه المزيد من الموارد الاقتصادية، لتعظيم دور التقدم التقني و العلمي في عمليات الإنتاج من أجل تنمية القطاعات الاقتصادية في المجتمع، سواء كان ذلك في ميدان الزراعة، التعدين، الخدمات العامة، أو الصناعة التحويلية .

ان الباحث في مجال العلاقة الرابطة بين النشاط الصناعي و التنمية يرى أنها تتجلى بشكل واضح كما بينت الدراسة سابقا في الثورة الصناعية التي شاهدتها الدول الغربية، حيث يعد الاستثمار الصناعي شرطا معترفا به في مجال التنمية، إذ يسمح بالتحولات الأساسية للبنية الاجتماعية و الاقتصادية وذلك عن طريق انتشار وسائل التقدم التقني[3].

ان الاستثمار الصناعي حسب المؤلفات الاقتصادية يعرف على انه تحويل مستمر وبكميات كبيرة للمواد الأولية إلى منتجات يسهل نقلها، وبأنها عملية ازدياد مساهمة الفعاليات الصناعية في تكوين الناتج القومي،وأنه هو الاستخدام المتزايد للتقنية المتطورة في عمليات الإنتاج لتحقيق التغيرات النوعية والمتكاملة في الاقتصاد الوطني . فاستخدام الآلات يؤدي إلى زيادة الإنتاج ليس فقط في الصناعة فحسب بل في القطاعات الأخرى . بعبارة أخرى يحقق الاستثمار الصناعي في النهاية زيادات متراكمة في قدرات المجتمع على الإنتاج[4] .

و بالتالي فالاستثمار الصناعي يلبي تطوير القوى الانتاجية بهدف زيادة الدخل ونصيب الفرد منه مع الأخذ بعين الاعتبار الزيادة السكانية . تنويع القوى الانتاجية من أجل الوفاء بحاجات الصناعة و الزراعة و القطاعات الأخرى من وسائل الإنتاج بهدف دعم الاستقلال الاقتصادي و زيادة القدرة على المساومة في التجارة الدولية.

---

[1] علي الأسدي.**مقدمة في اقتصاديات الصناعة**.مرجع سابق.ص 16.
[2] علي لطفي.**تحديث الصناعة**.المؤتمر السنوي الثامن لإدارة الأزمات والكوارث.القاهرة.2003.ص 3 .
[3] السيد الحسيني.**التنمية والتخلف، دراسة تاريخية بنائية**.ط2.(بلد النشر غير مذكور):دار المعارف.ج.م.ع.ص 190 .
[4] توفيق إسماعيل.**أسس الاقتصاد الصناعي وتقييم المشروعات الصناعية**.(بلد النشر غير مذكور):معهد الإنماء العربي.1981.ص8 .

التسبب في حدوث التغيرات الهيكلية الاجتماعية من خلال خلق بيئة صناعية بما يتتبعه من آثار على تحسين أساليب العمل و القضاء على البطالة و المساهمة في إعادة توزيع الدخل القومي لترقية الجماهير المحرومة، والوصول إلى غاية التكاملية بين الصناعة والزراعة و القطاعات الأخرى و استخدام الأساليب العلمية و التقدم التقني فيها، إلى غير ذلك من الاهداف.

فالتاثير في الاستثمار الصناعي عملية تنموية أساسا تهدف إلى القضاء على التخلف وتطوير فروع الاقتصاد الوطني، وكذلك الاستفادة من أحدث الوسائل التكنولوجيا باستخدامها في شتى الميادين الإنتاجية، كما أن لهذه العملية أهداف اجتماعية أهمها القضاء على البطالة ورفع المستوى المعاشي للسكان.

ولقد باشرت الدول السائرة في طريق النمو إلى الاستثمار و ترقية الاستثمار في النشاط الصناعي، اذ يعتبر هذا الاخير كوسيلة لتمويل اقتصادها الزراعي المتخلف و التابع للسوق الخارجي والتحول إلى اقتصاد متنوع الفروع الإنتاجية مندمج في السوق العالمي.

كخلاصة، فان المزيد من الاستثمارات الصناعية و الاستخدام التقني يقود إلى استعمال المزيد من الآلات الانتاجية، حتى في القطاع الزراعي وبالتالي فإن كلا من إنتاجية الأرض و إنتاجية العمل تزيدان، و قد يؤدي إلى ارتفاع إنتاجية رأس المال بالإضافة إلى ارتفاع إنتاجية العمل، وينسب ارتفاع إنتاجية العمل الذي يرافق الاستثمار الصناعي في اقتصاد البلد إلى ان الإنتاجية في القطاع الصناعي، هي بصورة عامة أعلى منها في قطاع الزراعة، لذلك فإن مجرد نمو مساهمة قطاع الصناعة في تحقيق الناتج السلعي يؤدي إلى ارتفاع متوسط الناتج الفردي، كما ان الإنتاجية في قطاع الصناعة التحويلية ترتفع لدى تطور و نمو هذا القطاع، و بالتالي فاستعمال تقنية حديثة في قطاع الصناعة و رفع درجة المهارة و التنظيم و الإدارة فيه، لابد أن يتبع ذلك، انتقال التحسين في التقنية و المهارة و التنظيم والادرة إلى قطاع الزراعة مما يؤدي في النتيجة إلى رفع الإنتاجية في هذا القطاع[1].

و بالتالي فالتدخل لترقية الاستثمارات الصناعية سوف يقود لا محال إلى مداواة اللاستقرار الهيكلي في الاقتصاد الوطني، ويحقق له قدرا أكبر من الاستقلال، ، كما سيحول شروط التجارة لصالحها تدريجيا أو على الأقل يوقف اتجاه تحول شروط التجارة لغير صالحها[2].

[1] توفيق إسماعيل.**أسس الاقتصاد الصناعي وتقييم المشروعات الصناعية**.مرجع سابق.ص 51 .
[2] علي الأسدي.**مقدمة في اقتصاديات الصناعة**.مرجع سابق.ص ص: 18-19 .

2.2.1.1. تأثير المنافسة الدولية يجب أن يكون محتضنا من قبل السلطات العامة:

تلعب الصناعة دورا مهما في الاقتصاد يعرضها دوما للمنافسة الشرسة من قبل المستثمرين الاجانب المباشرين، أو حتى تدفقات الصناعات الاستيرادية من جهة أخرى، لذلك فإن حركات اعادة توزيع عوامل الانتاج بين القطاعات تأخذ وقتا و في ذات الوقت لديها نتائج اجتماعية و اقتصادية جد باهظة في سبيل ترك السوق وحدها مهمة العناية بالقواعد التنافسية، لذلك فالسلطات العمومية هي الحامية لما يسمى بـــ: **تماسك و تناسق النظام الانتاجي. (مثلا: برامج اعادة تأهيل القطاعات، و المؤسسات، الخوصصة لأن الخواص محركوا تنمية...).**

تختلف أهداف السياسة التجارية بإختلاف نوعية السياسة المطبقة (التقييد أو التحرير)، وعليه يمكن أن نذكر أهداف السياسة التجارية الدولية دون تفريق بين أهداف سياسة حرية التجارة الدولية أو سياسة حمايتها وهي:

- ☒ تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات.
- ☒ حماية المنتوج المحلي من المنافسة الاجنبية و حماية الاقتصاد الوطني من خطر سياسة الاغراق
- ☒ تشجيع الاستثمار من اجل التصدير و زيادة العمالة ومستوى التشغيل في الاقتصاد الوطني
- ☒ حماية الصناعات الناشئة و الصناعات الاستراتيجية لدعم الامن الوطني و القوة العسكرية
- ☒ التعامل مع التقلبات الخارجية المؤثرة على الاقتصاد الوطني و ايجاد آلية للتكيف مع التحولات الاقتصادية العالمية.
- ☒ حماية بعض الصناعات الوطنية لاعتبارات اجتماعية.

أولا: تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات:

ويتم ذلك عى أساس تعظيم عائدات الصادرات والموارد من العملة الاجنبية وتخفيض الطلب على الصرف الاجنبي.

"يعرف توازن ميزان المدفوعات بأنه الحالة التي تكون فيها المديونية مساوية للدائنية في المدفوعات المستقلة "[1]، فالتوازن في ميزان المدفوعات يربط بين طبيعة النمو المستمر في ميزان المدفوعات وطبيعة الحركة المستمرة في مكوناته، ويأتي هذا التوازن على أساس تعظيم عائدات الصادرات والموارد من العملة الاجنبية وتخفيض الطلب على الصرف الاجنبي.

ثانيا: حماية الانتاج المحلي من المنافسة الاجنبية:

وتعتبر هذه السياسة من بين الاجراءات التي تقوم بها السلطات لعرض إعاقة حركة الاستيراد وحماية السوق الوطنية من المؤثرات الخارجية التي تضر بالانتاج المحلي، ومن بين هذه الاجراءات، فرض أجور ونفقات تحكمية مرتفعة على نقل وتخزين البضائع المستوردة في المنطقة الجمركية، التشديد في تطبيق اللوائح الصحية، المغالاة في تقدير قيمة الواردات، فرض رسوم على عملية التفتيش.

ثالثا: حماية الاقتصاد الوطني من خطر سياسة الاغراق:[2]

يقصد بسياسة الاغراق "بيع السلع بسعر يقل عن تكاليف الانتاج في الاسواق الخارجية، على أن تعوض الخسارة بالبيع بسعر مرتفع في السوق المحلية"[3]، وهو أحد الوسائل التي تتبعها الدولة أو المشروعات الاحتكارية للتمييز بين الاثمان السائدة في الداخل وتلك السائدة في الخارج،ويتفرع إلى ثلاثة أنواع:

- الاغراق العارض والذي يفسر بظروف استثنائية طارئة والاغراق قصير الاجل أو المؤقت والذي ينتهي بتحقيق الغرض المنشأ من أجله والاغراق الدائم،المرتبط بسياسة دائمة تستند وجود إحتكار في السوق الوطنية يتمتع بالحماية، وعلى هذا الاساس جاءت جولة الأوروغواي والجات سنة 1994 ومنظمة التجارة العالمية بإجراءات وقوانين تكفل حق الحماية ضد الدول التي تمارس سياسة الاغراق.

رابعا: تشجيع الاستثمار من أجل التصدير.

وذلك بانتهاج أساليب واستراتيجيات تتكفل بهيئة الفضاء الاستثماري الخصب الذي يعمل على تطوير الانتاج الوطني بهدف التصدير وتشجيع إقامة المناطق الحرة ذات المزايا والحوافز التفضيلية

---

[1] أحمد حشيش، أسامة محمد الفولي، مجدي محمود شهاب.**أساسيات الاقتصاد الدولي**.دار الجامعة الجديدة للنشر.1998.ص ص: 197 .130

[2] زينب حسين عوض الله.**الاقتصاد الدولي**. الجمهورية العربية المصرية:الدار الجامعية.الاسكندرية.ص 105.

[3] زينب حسين عوض الله.**العلاقات الاقتصادية الدولية**.الجمهورية العربية المصرية.الاسكندرية للطباعة والنشر.1998.ص 203.

التي تشجع الاستثمار فيها وتبنية مؤسساتية تعمل على دعم الاستثمار المحلي أو الاستثمار الاجنبي المباشر لتدعيم قدرة المنتوج الوطني على التنافس في الاسواق الدولية وزيادة العائد النقدي.

خامسا: زيادة العمالة مستوى التشغيل في الاقتصاد القومي:

يعتبر هذا الهدف من أهم أهداف السياسة الاقتصادية العامة وخاصة السياسة التجارية سواء الحمائية منها أو سياسة الحرية، فسياسة الحماية تخلق أنواع جديدة من القناعات التي تستخدم مزيدا من العمالة أو زيادة مستوى التشغيل، في حين أن سياسة الحرية تعمل على تحقيقه من خلال تعظيم الصادرات في اطار التحول إلى استراتيجية الانتاج من أجل التصدير.[1]

سادسا: حماية الصناعات الناشئة:

تعتمد هذه السياسة في الدول التي تتمتع بصناعات حديثة خاصة الدول النامية وهذا بغرض حمايتها من منافسة صناعات الدول الكبرى التي تتميز بالتقدم الفني الانتاجي والسياسات الاحتكارية.

إلا أنه يجب التفريق بين هدف حماية الصناعة الناشئة وهدف حماية الانتاج المحلي من المنافسة، فالاول مقبول من بعض الاعتبارات الاقتصادية أما الثاني فلا يمكن الدفاع عنه لأنه غالبا ما يصدر عن الضغوط السياسية التي تمارسها جماعات الضغط ذات الوزن السياسي في المجتمع.[2]

سابعا: التعامل مع التقلبات الخارجية المؤثرة على الاقتصاد القومي:

إن اجراءات السياسة التجارية تعمل على تحصين الاقتصاد القومي من مختلف التقلبات التي تنشأ على المستوى الدولي والتي يتأثر بها طبعا، نظرا للعلاقة التجارية بين مختلف البلدان.

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد. **السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي (تحليل كلي) (ج02)**.الطبعة الأولى.القاهرة.مجموعة الدول العربية.2003.ص 128.

[2] شوفاوي عائشة.**تطور التجارة الخارجية في ظل التحولات الاقتصادية الحالية، حالة الجزائر**.مذكرة ماجيستير غير منشورة.كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير. جامعة الجزائر. 2001 .ص 18.

ثامنا: ايجاد آلية للتكيف مع التحولات الاقتصادية العالمية:

فالسياسة التجارية من خلال أدواتها واجراءاتها تعمل على تكييف الاقتصاد مع التحولات الاقتصادية العالمية للحصول على أكبر قدر من المكاسب والتقليل من المخاطر مثل ما اعتمد في الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية (GATT) ومن سياسات تم تكييفها في إطار المنظمة العالمية للتجارة.

2.1. مفهوم السياسة الصناعية

يمكن تعريف السياسة الصناعية على أنها تلك التدابير الحكومية التي الغاية منها التأثير على هيكل وسلوك الصناعة[1]، فالسياسة الصناعية هي أولا، ممارسة كل الدول، وقبل أن نستقر على قاعدة تحليلية دقيقة، من الضروري، بعد أن نكون قد اتفقنا على إشكاليات تطور التعريف و أجهزة سياسة ما، الاهتمام بنتائج التخصص الدولي على الاقتصاديات.

تدخُّل السلطات العمومية على مستوى الصناعة هو في الواقع ممارسة قديمة نوعا ما، و التي تم تطويرها حسب إيقاعات و ترتيبات مختلفة حسب كل دولة.

1.2.1. تطور السياسة الصناعية في إطار النظرية القياسية.

ان السياسة الصناعية لم تلفت انتباه منظري واضعي قاموس علم الاقتصاد، المسمى: " le Palgrave" ، بالرغم من كونه متعارف عليه عالميا إلا أنه لم يقسم بابا مخصصا لمصطلح: "**سياسة صناعية**"، المغزى أنه بكل تأكيد البحث عن ما أشارت إليه الحاجة إلى الأدبيات حول السياسة الصناعية، فهي تعاني من نقص الأسس النظرية الصلبة، هذه الأخيرة أخذت حديثا من جانب أنصارها المعنيين بشكل أساسي بمشكلة المعايير (التدابير) التطبيقية (الممارساتية) للسياسة الصناعية، وخاصة ووجود القليل فيما يتعلق بالنظرية الاقتصادية الاصطلاحية التي تستطيع ان تبرر سياسة مثل تلك.

تمت كتابة هذا المطلب ليبين تطور السياسة الصناعية على الشكل الممارساتي عبر الزمن؛ إذا كانت السياسات الصناعية الملموسة في الماضي تناولت –بجد– صعوبة تواجدها المُبَرَّر وسط إطار النظرية القياسية (المعيارية)، يمكن ان نعتبر انه وجدت بعض التوسعات لهذا الإطار النظري، و الذي منح منذئذ أساسا حقيقيا الذي منه أمكن –خصوصا– استلزام السياسات الصناعية المتخذة حديثا –هنا و هنالك–.

حتى نتمكن من تطوير هذه الحجة حول نمو الأساس و الممارسات الخاصة بالسياسة الصناعية، هذا المطلب يقدم، بالتتابع ما يلي:

[1] Yves Morvan.**la politique industrielle française depuis la libération: quarante années d'interventions et d'ambigüité**.op.cit.

- تذكير بمختلف السياسات المبنية على النظرية القياسية.
- محاولة تقديم اقتراح لتصنيف شمولي بمجال واسع من تدابير التدخل المدعومة بتوافق الآراء الاجتماعية، لكن من دون نظرية متبعة، أو بالأحرى بالرغم من وجود النظرية المعيارية.
- النقاشات المثارة بسبب النظرية التجارية الجديدة لأجل سياسة استراتيجية و تنافسية دولية.
- الأسئلة المنهجية التي تحث لتأسيس الجديدِ للسياسات الصناعية حول مفهوم الفشل المؤسساتي (institutionnel) المُعطى بواسطة امتداد النظرية القياسية (المعيارية).

أ- السياسة الصناعية المبنية على النظرية القياسية (المعيارية):

"إن السياسة الصناعية لم يكن يجب أن توجَد، أُدرِكت على أنها مجموعة من العلاقات بين الدولة و الصناعة، لم يكن يجب أن يكون لديها مكان في النظام الاقتصادي المنظم بواسطة ميكانيزمات السوق، منظَّم حسب قوانين المنافسة و مهيمَن عليه بواسطة عقيدة الملكية الفردية"[1]. أشار – الاقتصاديان: Morvan et de bandt– هنا بكل وضوح ، انه هناك غياب لأساس المنطق المباشر فيما يخص مفهوم السياسة الصناعية، إنها الكلمات الأولى لمقال نشر في قلب عدد خاص تم تحضيره من قبل الكاتبين –متخصصين في مجال السياسات الصناعية–، هذا العدد الطامح الى المساهمة في تنمية ومعالجة ضعف أعمال البحث على هذه السياسات، التي دون القدرة على عرض بحث كامل و جاهز للإشكاليات النظرية و التطبيقية المفروضة على ارض الواقع[2]. كما يظهر للكاتبين –فضلا على ذلك–:"الإحساس بصعوبة تقديم نظرية مرجعية للسياسة الصناعية المتكاملة و الغايات العمومية في ما يخص مفهوم التنافسية، وسط نمط مفاهيمي واحد"[3]، فإذا كانت جميع الحكومات –كما أشار الكاتبان– تعلن "ثقتها في –المحفزات– آليات السوق و في –اللازمة– استقلالية المؤسسات"[4] ، عليها اذن ان تعتبر انّ عليها –أي الحكومات–ان تركز تدخلاتها المستقبلية على نظريات السوق و المؤسسات الحرة، و هو ما اصطلح على ان يسمى بالتدخل حسب مفهوم : **النظرية القياسية (المعيارية).**

ان السلطات العمومية متعلقة عموما بالمسؤولين "الإداريين" و السير الحسن للمجتمع؛ و فيما يتعلق بالشؤون التي تمس الصناعة، فالسلطات العمومية –من أجل أن تضمن السير الفعال للأسواق و

[1] Morvan Y.**la politique industrielle française depuis la libération: quarante années d'interventions et d'ambigüité**. revue d'économie industrielle. 23.1983.pp: 19-35
[2] Ibid.23
[3] Ibid.p 31
[4] Ibid.p 30

المؤسسة الحرة– تــُعبر من جديد عن قلقها العام المطــْبَق على الصناعة، و الذي يمكن اعتباره كالمتعلق أساسا بالتزامها بمبدأ النظرية القياسية (المعيارية)، التي تبين أن المجتمع يبلغ "الامثلية" بواسطة العمل الحر للأسواق، هذا النشاط العمومي يجتهد ليعرض و يمنح الإطار التشريعي التنظيمي المتكيف و السيرورة الحرة لهذه الأسواق.

ان مجموع كل المعايير المتخذة في هذه التصورات عادة مقسمة الى مجموعات فرعية حسب طبيعة الأهداف (الشروط) خاصتها: شروط المنافسة على التراب الوطني، شروط التبادل العالمي، الولوج الى الموارد و التكنولوجيات، العمل الملموس لبعض الأسواق الصناعية.

تحت هذه الشروط، فان التدخلات التي تتخذها السلطات العمومية تحت اسم اجتماعي يمكن ان يقود الى صالح تقدم الصناعة تُكوِّن أربعة سياسات متميزة، كل واحدة منها ترمي الى غاية معينة: سياسة المنافسة، السياسة التجارية، السياسة التكنولوجية و أخيرا السياسة الصناعية. ان الهدف العام هو الضمان الحسن للشروط –إذا لم تتوافق مع المثالية القياسية (المعيارية)–، على الاقل العمل و كان هذه الشروط مجتمعة (متحدة). السلطات العمومية تظل "تبحث عن الكفاءة الكاملة للنظام الاقتصادي التنافسي"[1].

انه ذاك الذي من المفروض أنه يضمن الشروط الاكثر صلاحا للصناعة الوطنية من دون النظر أنه غالبا السلطات العمومية تحدد مشروعا عاما على الذي يجب ان تكون الهياكل و تطور الصناعة الوطنية و استراتيجية مستوجبة لتدخلات منسقة لأجل تحقيق هذا المشروع. سوف نأخذ بإيجاز كل من هذه السياسات من اجل تبيين المميزات المحددة لكل واحدة.

سياسة المنافسة داخل الصناعة تجتهد لتستدرك كل اعوجاج للأسواق التي من الممكن ان تحدث فجأة جراء المؤسسات المتواجدة فيها، التي تقوم بعقد اتفاقات و تواطؤات (ضمنية أو شكلية) لا تنافسية، او أنها بلغت درجة من الكفاءة الاقتصادية فتستغل فيها وضعية الهيمنة على السوق المعني (abus)، فلأجل ذلك تماما استوجب على السلطات العمومية أن تتفطن لتتجنب ما تم ذكره، و عليه فإن نشاط السلطات العمومية عليه ألا يعدل أو يبدل شروط المنافسة لصالح مغنم بعض الشركات بواسطة اعانات او تدعيمات من أي نوع كانت. هكذا، فالصناعة الوطنية ستتمكن من ان تنعم وسط مناخ تنافسي صحي.

[1]Stoleru L.**l'impératif industriel**.paris:le seuil.1969.p 186

مع ذلك، داخل اطار اقتصاد مفتوح، يجب أخذ الحذر و الحيطة من المنافسات القادمة من الخارج من كونها صادقة أم لا، و هنا يأتي دور سياسة أخرى، إنها **السياسة التجارية** و هي بكل بساطة تتخذ جميع الاجراءات اللازمة لأجل ضمان أن الشركات الاجنبية تعمل وفق نفس شروط المنافسة التي تعمل وفقها الشركات الوطنية، و لا تكسب أي افضلية غير عادية نابعة من معايير قانونية أو مالية تقدمها لها حكوماتها الام. انها تناضل من أجل ازالة الرسوم الجمركية التي تمنع المؤسسات الوطنية من الولوج الى الاسواق الاجنبية وسط نفس الشروط لدى الشركات المحلية في الخارج.

هذا مع ذلك –أيضا– لا يكفي لضمان الشروط القاعدية المتكافئة على وجه مطلق، بشكل آخر فإنه يمكن تقبل –ضمنيا– انه اذا كان على هبات الطبيعة ان تلعب دورها (الاشخاص في الشمال أذكى منهم في الجنوب، المحيط الاجتماعي...) فالدعم العمومي في تكوين الموارد الوطنية القاعدية كعوامل انتاج هو تدخل مبرَّر. **فالسياسة التكنولوجية** تتكفل، بربط سياسة التعليم، تكوين القدرات الابداعية التي تحتاجها المؤسسات و تحتاجها الصناعة ككل، لأجل خوض غمار المنافسة العالمية وفق الشروط القاعدية الجديدة.

غير أن السوق تتكبد عناء فشلها و انتقاصها (imperfection) التي لا ترجع إلى الاسباب المذكورة آنفا، و التي عالجتها السياسات الآنفة، و التي على العموم محددة بطبيعة المنتوج، الاجراء و المتعارف عليها وفق المصطلح فشل السوق défaillance du marché. على **السياسة الصناعية** – إذا لم يستوجب عزل الاسباب كلية– أن تجد تدبيرات و معاير تلطف من حدة هذا الفشل، يعني أن تعوض الآثار الخارجية (externalités) المناطة بتكاليف المعاملات، اقتصاديات الحجم و التعلم، ...إلخ[1]

ان هذه المجموعة من السياسات المتميزة –انظر الجدول–1– تشكل استراتيجيات عزل معرقلات السير الحسن و الطبيعي للأسوق. إن كل واحدة من السياسات ترمي في الواقع الى معالجة صنف من العراقيل، و بالتالي فان تمييز العراقيل يؤدي بنا الى التمييز بين السياسات التي في تلك الاثناء كلها موجهة الى ضمان فعالية الاسواق، و كنتيجة لكل ذلك ضمان أداء الصناعة، حتى و ان كانت الأخيرة وحدها تعمل (من السياسات المذكورة)، أي السياسة الصناعية.

[1] Ibid.p 160

تسمية السياسات	مرمى السياسات
سياسة المنافسة	-سلطة الاحتكار -التصرفات السيئة لوضعية الهيمنة (abus) . -تدعيم السلطات العمومية
السياسة التجارية	-لامساواة المعاملة بين بلدان الاستثمارات الأجنبية و الوطنية. -الرسوم الجمركية.
السياسة التكنولوجية	-مصادفة وجود هبات الطبيعة الخالقة للاختلاف بين الشعوب – عوامل الإنتاج- (البيئة الاجتماعية و الثقافية).
السياسة الصناعية	-حالات فشل السوق (أثر المخرجات ، اقتصاديات الحجم و التعلم...الخ)

الجدول(01)[1]: أنواع السياسات الاقتصادية العمومية و مكانة الصناعية منها.

من جهة أخرى، على المستوى الاقتصادي الكلي، فان اشكاليات التضخم، و العمالة، إعادة التوزيع و الرفاهية، النمو، قد تم معالجتها بالأحرى باستقلالية عن السياسات الأربع المذكورة، و منذ الأزمة العالمية الكبرى (1929) ظهر على الساحة الاقتصادية سيرورة جديدة في النظريات وممارسة السياسات (الكينزية)، من اجل محاولة ضمان القيادة الجيدة للاقتصاديات الوطنية.

إن مرحلة السنوات الثلاثون المجيدة استعانت منذ البداية بهذه السياسات الاقتصادية الكلية، النقدية، الموازناتية (متعلقة بالموازنة العامة) و المالية لتنظيم الظرفية الاقتصادية على مستوى الخط العام للنمو و التشغيل التام، متساهلة و وديعة -كما تظهر للبعض- ، لكن في ظل سياسات غير مضمونة من قبل علم الاقتصاد الراشد، النشاطات الفسيحة على مستوى الصناعة من قبل الدول السائرة في طريق النمو، أو بعض المعنية بعدد قليل جدا من القطاعات المعاد بناؤها، أو المشيدة في اقتصاديات دول الـــ: OCDE، باستثناء الولايات المتحدة الأمريكية. فالأدبيات تقدمت في مناسبات قليلة للحديث حول موضوع كان يحمل اسم السياسات الصناعية. بالمقابل يمكننا أن نستدل بالقوائم العديدة للإصدارات (المجلات) المتخصصة في المساواة أو بشروط المساواة بين حلول السوق و الحلول المخطط لها لمشاكل التوازن العام.

[1] marc Humbert.**élargissement des fondements théoriques standards des politiques industrielles.**revue d'économie industrielle.1995.volume 71.numéro 1.pp:143-162

كل شيء تغير خلال سنوات السبعينات، فيما يخص تطور ممارسات أصحاب القرار العمومي الذين –تحت ضغط الظروف، الاضطرابات الاقتصادية المسجلة والتي تأخر أنصار النظرية القياسية في تدارك الذي من الاحسن تسميته بـــ: الازمة– ، و كذلك الفكر العمومي، و الذين تأثروا بالعجز الخارجي، غلق أبواب العديد من المؤسسات و الصعود الرهيب لمستوى البطالة، كل هذا شيئا فشيئا، وسط دول الـــ: OCDE ضاعف التدخلات العمومية على مستوى الصناعة. التدخل المسمى بالسياسة الصناعية ظهر كاستجابة لـــ: الدولة/الأمة للأزمة[1]. السياسات الاقتصادية و الاجتماعية كانت ركزت تدريجيا معاييرها على مجال الصناعة في حين أن فشل سياسات إعادة البعث الكينزية (relance)، و نصف النجاح الذي منيت به –على الأقل– تلك السياسات النقدية، كل ذلك أقنع الجميع بضرورة البحث عن سبل جديدة[2]. في فرنسا، فان نموذج النجاح لتخطيط تحثيثي (incitative) يظهر أنه يماثل هذه السياسة الصناعية و في خضم سنوات الثمانينات كان هناك وزير اشتراكي قد ناضل بطريقة جادة من أجل مقاطعة الرأسمالية و السوق، يمكن القول أنه مقتنع بأن الشكل الحديث للتخطيط هو اليوم السياسة الصناعية[3].

ب– ممارسات التدخلات المساندة بواسطة السيرورة الوطنية:

أي نظريات تبرر نوعا واحدا –على الأقل– من التدخلات على الصناعة؟ أي معايير نظرية أو عامة تسمح بتقرير التدخل هذا أو ذاك؟

علينا الآن أن نبحث في الأدبيات، بالتأكيد سوف نجد العدد القليل من المراجع النظرية[4]، ان الوضعية الاكثر تكرارا هي–لأجل وضعية براغماتية أو عقائدية–: السياسات الاقتصادية الكلية ليست فعالة لأجل قيادة الـــ"إعادة التوسع و الانتشار الصناعي" حينئذ كان على الاقتصاد الوطني أن يملك صناعة قوية، انها "الحتمية الصناعية"، مثلا كما اشار اليه في مؤلفه[5] -stoleru-. "ان الملاحظة كشفت

---

[1] Morvan Y.op.cit.p 25

[2] Circuel M. et al.**une économie mondiale**.paris:hachette.1985.pp: 306-307

[3] Chevènement J.P.**le pari sur l'intelligence**.paris:Flammarion.1985.p 50

[4] في فرنسا، النظريات المسماة بـ: **نظريات الفجوة أو الفرع** –créneau ou filière- لم تكن تماما تتحدث عن إجابات عن هذه الأسئلة: إنها لم تعطي أسسا نظرية لتدخل الدولة و لم تسمح البتة باستكشاف أية أداة لأي تسلسل للأسباب (السببية الاقتصادية)، إنها التي يجب ان تستعمل لأجل بلوغ -بطريقة كفؤة- الأهداف المرجوة. انها تقابل (أو تكمل)لأجل تحديد سواء :01/ المساعدة على وجه الخصوص في تحليل للطلب العالمي، في أماكن محددة أين الصناعة الوطنية يمكن أن ترجو الأحسن. 02/ تسطير الاعتمادات المتبادلة في حضن الصناعة للإقليم الوطني. انه مجال جد رحب للمنظر الصناعي ما يجب ان نقلق حول مجموعها ككل إذا أردنا ان نأمل نتائج حسنة ليس فقط على قسم (segment) من الصناعة. أنظر:

-Marc humbert, op.cit, p 6

[5] Stoléru.op.cit.p 190

أن التخصيص الأمثل لعوامل الإنتاج سببت الضرر" –أكيد الحقيقة خلاف ذلك–، كما روى –Morvan-[1]، لكن الحكم السلبي على الامثلية كان حكما بديهيا، يعني لا توجد محاولات من نوع كالذي لدى لأجل إثبات ان الأسواق حتى و ان كانت مطلقة الشروط من مفهوم التوازن العام لـــ: Arrow-Debreu لا تقود الى تعديلات كفؤة[2]، من دون تحليل عميق و لا تحديد دقيق للسلسلة السببية ، المقرر العمومي يدعي القدرة على قول أي تخصيص أمثل يجب أن يكون أو محبب، القول الحقيقي يعني أولا اعادة توزيع للموارد مع "مسلمات مشكوك فيها من نوع : المؤسسات سوف تستغل قدر المستطاع الإعانات الممنوحة لها."[3] انه يظهر جليا أن يتم دحض قواعد السوق و ترك الفرصة للتدخلية أن تعمل عملها (من اقتصاد القواعد إلى اقتصاد الأوامر) مع الاشارة الى القول :"السوق ليست سوى خيال نظري"[4] و التي فيها (السوق) لا يمكن ان نثق، ذلك ممكن، فقط في الصناعة الأمريكية وحدها، لكن بكل تأكيد، كما يقول لنا Stoffaes:" فرنسا لا تستطيع أن ترضى بالاقتداء بالليبرالية الاقتصادية الاميريكية لتدير تحولات نسيجها الصناعي...عليها ان تبحث عن اسلوب للتدخل أكثر تعاقدية، وسيط بين الاسلوب الليبيرالي، أين تضع ثقتها في المنافسة و في الأسلوب اللامركزي من أجل ضمان الامثلية، و في الأسلوب الاختياري لها من نوع جماعي، أين يكون مستقبل الصناعة محمول من قبل الامة". و هو واقع الحال كما اشار إليه magaziner et Reich[5] سنة 1982، اللذين قيما الناتج الوطني الخام بأكثر من 13% كمساعدات مباشرة و غير مباشرة للصناعة سنة 1981 من قبل السلطات العمومية الأمريكية.

ان الطريق المستعار من قبل الممارسين و بعض المحللين هو الذي يقود الى الذي كان غالبا يسمى بـــ: الاقتصاد المختلط. السياسات الاقتصادية، الموازناتية والنقدية يمكن حقا ان تسجل على انها مفاهيم و تُدرَس على انها تدابير تمت ملاحظتها في اطار النماذج النظرية و/أو الاقتصاد–قياسية، بالتصرف من واقع توازن اقتصادي كلي مختلط مع وجود الدولة كعون. في حين انه لا توجد نظريات للتوازن العام على المستوى الجزئي المختلط أو على مستوى الاقتصاد الصناعي المختلط، في هذا المضمون اين السياسة الصناعية لا يمكن اعتبارها مفهوما يساهم في تكوين مجموعة من التعريفات الاقتصادية المنتهي منها وفقط، انها مُقدَّمة بشكل استثنائي كمجموعة من القرارات المتباينة كفاية،

---

[1] Morvan Y.op.cit.p 29
[2] Guerrien B.**la théorie néo-classique: bilan et perspectives du modele d'équilibre général** .paris:economica. 1986.p 72
[3] Morvan Y.op.cit.p 32
[4] Stoffaes C.**la grande menace industrielle**.paris: Calmann-Lévy.1978.P 505
[5] Magaziner I.C.,Reich R.B.**minding America's business: the decline and rise of the American economy**.new-York:Harcourt brace Jovanovich.1982.p 25

ومُتخَذة بكل إلحاح "عمومي!" ، ان الاشتمال –أو لا– لقرار عمومي في هذه المجموعة يكمن في التقييم من طرف المحلل لنية –أو لا– متخذ القرار في تحسين الأداءات الصناعية: انه المحلل الذي، حالة بحالة، يميز حدود مجموعة التدابير المكونة للسياسة الصناعية، في الواقع شرح كل من bellon et de[1] bandt ان السلطات العمومية يمكن ان تقوم بالسياسة الصناعية "دون قولها" أو حتى "دون معرفتها اصطلاحا و تحديدا" انه حقا الكلام الذي دعمه Stoffaes[2]:الدولة "لا تستطيع تجنب امتلاك سياسة صناعية، حتى و ان كانت ضمنية غير شكلية، انها تكون دائما موجودة في خضم السياسات العامة للسلطات العمومية" انها اشبه حقا بخيرٍ (أو بِشرٍّ) لابد منه!،كما أشار في موضع آخر الى ان السياسات الاقتصادية الكلية المعتبرة في اطار الاقتصاد المختلط –لديها نتائج اقتصادية جزئية متباينة– حسب الأعوان، القطاعات، الفروع...الخ

ان خبراء دول الــ: OCDE جد مقيدين بأنواع الأسواق المبنية على النظرية القياسية، لكنهم معتادون على تحليل و ترقية السياسات الاقتصادية الكلية –للاقتصاد المختلط– انهم يميلون الى سؤال التدخلات في مجال الصناعة بالمحافظة على تصورهم المُسلّم بأن السوق بقيت للصناعة و سيرورة عملها نقطة لا يمكن تجاوزها. في نهاية سنوات السبعينات اقتنعوا ان تحسين الآداءات الاقتصادية الكلية يستوجب "تسوية هيكلية" و دول الــ: OCDE بعدها وضعت سنة 1979 برنامج عمل حول السياسات المسماة بــ: التسويات الايجابية. التي قادت في النهاية سنة 1982 الى تصريح وزاري حول هذه السياسات، معترفين بتلك الاعتمادات المتبادلة التاثير بين النتائج الاقتصادية الكلية، التجارة الدولية و التغير الهيكلي. بتشكيل مختلف التدابير المتخذة من قبل دول الــ: OCDE ،و الذين يريدون ان تكون هناك "سياسات تسوية ايجابية" يَعتبرون –كما عبر عنه michalski [3] أن:"السياسات الوقائية و السياسات الاستباقية تترابط أحسن و سياسات التسوية الايجابية منها و السياسات الانتقائية و الدفاعية". بإيجاز، بتعداد العراقيل التي تمت مواجهتها منذ الصدمة البترولية لعام 1973 من قبل دول الــ: OCDE ، فإن michalski[4] يصرح :"ان اقتصاد سوق ما، يعمل جيدا، عليه على الأقل أن يكون قادرا على الرد على العجز من هذا النوع". كنتيجة، فإن سياسات التسوية الايجابية عليها ان تصبح

[1] Arena r., et Ali.**traité d'économie industrielle**.paris:economica.1988.p 841
[2] Stoffaes.op.cit.p 507
[3] Michalski W.**les politiques d'ajustement positives:Un concepts pour les années 80**.revue d'économie industrielle.1983.n°23.pp:126-137
[4] ibid.p 127

"سياسات تقوي من مرونة و من تكيفية اقتصاد السوق واضعة في حسبانها قواعد هذا الاخير"[1]، يعني"استراتيجية متناسقة تدور حول المستقبل الذي يساعد الاسواق على بلوغ اهدافها" .

ان دول الـــ: OCDE تبقى بعد ذلك متمسكة بلا هوادة، الى غاية وجود القليل، من هذا المفهوم المبني على النظرية القياسية (المعيارية)، جاهدة نفسها على التكيف و عراقيل التطبيق الهرطقية (الوراثية) (hérétique) للعديد من الدول، مصارعة على قدم و ساق، مع أولوية العمل على معرفة هذه الممارسات (التطبيقات)، و بالتالي تقديم التوصيات على أساس أي واحدة يمكن تماشيها و مبادئ التسويات الايجابية. و في تقرير كان قد نشر سنة 1992، الـــ: OCDE أعادت التذكير "بقلقها المصرح به من قبل الوزراء منذ سنة 1986 في ما يخص الإعانات الموجهة للصناعة و بالعراقيل المتواجدة عموما من أجل التسويات الهيكلية"[2].

ان المجتمعات "الرأسمالية" الليبيرالية، الدول الأعضاء في الـــ: OCDE، وجب عليها ان تتلاءم ظروفها و هذه المبادئ، ان هذا يحافظ على الميزة النظرية الواضحة المقدَّمة فوق جميع السياسات المختلفة المبنية على النظرية القياسية، و في سنة 1994 كتب Bellon:"ماذا نلاحظ الآن في ميدان ممارسات السلطات العمومية على مستوى الساحة الصناعية؟ سوف نصطدم من أول وهلة بالانخراط العميق و المتنوع للممارسات العمومية (Actions) مهما كانت الدولة المعنية"[3] .

في الواقع العديد من الدول لديها خبرة طويلة في التدخل القوي في الصناعة، ليس فقط فرنسا، هناك اللذين اعتبروه انتصارا حقيقيا، "في التاريخ الحديث، هناك القليل من الوثائق في هذا الإطار، الدول الأكثر تنافسية هي التي واكبت ممارساتها التنموية الصناعية وسط مجموعة من التدابير المنسَّقة و الموجهة لتمس الصناعة. الأبطال في هذه المادة هم اليابان مع وزارتها الـــ: MITI، كوريا الجنوبية و تايوان"[4] كما يقول لنا Bellon و de bandt[5].

لكن يجب وضع في الحسبان انه من بين المتدخلين، دولة مثل ألمانيا، بالرغم من كونها من البلدان الأكثر احتراما لقواعد اقتصاد السوق، colltis يشرح لنا أن السياسة الصناعية الألمانية مبنية على قاعدة القانون 1967 للاستقرار و النمو[6]. هذا القانون تم اختياره بعد تراجع زاد من "حالة الشك

---

[1] Ibid.p 128
[2] OCDE.**politiques d'aide à l'industrie dans les pays de l'OCDE 1986-1989**.Paris:OCDE.1992.p 9
[3] Bellon B.et alii.**l'état et le marché**.paris:economica.1994.p 174
[4] World Bank.**the east Asian miracle**.oxford:oxford university press. 1994
[5] Arena r.et Al.op.cit.p.840
[6] Colletis G.**approche sectorielle des politiques d'aides à l'industrie: une comparaison France-allemagne.**berne: Peter Lang.1991.p 49

في احترام فاعلية قوى السوق في مرحلة أين فيها الأفكار الكينزية أثبتت نجاحاتها. فالمفاهيم ,(investitionslenkung)[1], (strukturpolitik) ، كانت قد وجدت صداها المناسب، وزير الاقتصاد M.snhiller حدد مبادئ السياسات القطاعية سنة 1967 ، و سنتين بعد ذلك فان قواعد تدخل منسق و تفاعلي لـــ du bund et des lander تم رفضها"[2].

في كل مكان، إن غياب الأسس النظرية أو حتى العقائدية تثبط في المكان تلك الممارسات العمومية المسماة سياسات قطاعية –حتى مع وجود حسن النية!– المسندة إلى السيرورة الوطنية التنموية للمجتمع و السلطات العمومية. من هذا الواقع، تعاقب السلطة أبقى على ديمومة التدخلات المهمة حتى و الحديث يختلف إلى أبعاد لا يمكن تجاهلها عن الواقع[3].

هكذا، فالتدخلية البريطانية تحت حكومة تاتشر على مستوى مركزي لأجل التنمية التقنية– الصناعية، أكثر أيضا على المستوى المحلي لأجل الاستثمارات و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة[4]، نفصل في القول بواسطة –على سبيل المثال– بالكلام الرسمي الأكثر ليبيرالية لأوروبا في سنوات الثمانينات، فالسويد غيرت قليلا كثافة التدخلات من حكومة لأخرى، فرنسا تمسكت بكلام أكثر سياسة صناعية قبل 1981 و بعد قدوم الاشتراكيين الى كرسي السلطة. انه من الجيد تسليط الضوء و مقارنة تصريحات GIRAUD وزير الصناعة لـــ: Giscard d'Estaing [5] سنة 1980 و تلك التي لدى Chevènement وزير البحث و الصناعة لدى: Mitterrand في سنة 1982. كذلك، في سنة 1980 الوزير الليبيرالي Giraud عبر عن عزمه التدخلي البراغماتي[6] :"كل دول العالم، بدون استثناء، تتدخل تتدخل في صناعاتها" –لأجل هذا– " ولمواكبة التحول العالمي و تأثيره على فرنسا، الحكومة وضعت قيد التنفيذ سياسة صناعية"..." في الصراع الاقتصادي الذي يستوجب منا أن نُسلِم له، يوجد هناك وقت لأن نتجاوز الجدال المبتذل بين الليبيرالية و التوجهية لأجل أن نكون في بؤرة الهدف الوحيد على وجه التقريب: جعل الصناعة الفرنسية تنتصر في منافساتها في نهاية هذا القرن"[7].

[1] تعني على الترتيب: 01/ السياسات الهيكلية،02/ قيادة الاستثمارات، باللغة الألمانية.

[2] Colltis G.op.cit.pp: 50-51

[3] Bellon et al.op.cit.pp: 148-151

[4] Marteil o.**l'organisation spatio-temporelle des politiques technologiques, le cas des technologies de l'information**.thèse CERETIM, université de rennes 1.1995.p 81

[5] رئيس الجمهورية الفرنسية من 1974 الى 1981 (مولود في 1926).

[6] براغماتي = ذرائعي غير ملتزم بالمبادئ بل يتصرف حسب الظروف (مصلحتيٌ، منفعتيٌ).

[7] Giraud.**rapport de ministère de la recherche et de l'industrie française**.france:1980.pp: 2-14

في حين أنه في سنة 1982، Chevènement من جهته، نسي توجهه القديم المقاطع للرأسمالية لأجل دفع نَفَس المؤسسات الى الامام، مصرحا في ذات الوقت[1] ان سلفه السابق بشأن السياسة الصناعية من نوع الاقتصاد المختلط ما هو الا نوع من الليبيرالية–الاشتراكية حسب المصطلح المستعمل من قِبَل baslé و al[2] .

إن متخذي القرار العمومي يَكونون – إذن– قد نوَّعوا تدابيرهم في توجيه الصناعة، مع دعم اجتماعي واسع، لكنهم لم يكونوا لا مُسترشَدين و لا مُستعِينِينَ بمخطط نظري واضح، و لا حسابات اقتصادية دقيقة. ان المحللين الراضين بتوسع النظرية القياسية (المعيارية) مستسلمون لدراسة مختلف ممارساتها مع العذر الدائم لغياب التنسيق في الشكل العام إن أمكن القول. بمقارنة – ضمنيا– نشاط الدولة على مستوى الصناعة، و الإستراتيجية التي يمكن أن تتخذها المؤسسة الاقتصادية، إنهم جميعا – تقريبا– أجمعوا على :"التواجد الكلي للدولة لا يكفي ليحدد سياسة صناعية حقيقية، يعني...وجود إستراتيجية صناعية متناسقة"[3] .هو جيدٌ في اغلب الأمر أن نستدل بنجاح اليابان في المقدمة و هو منتشرٌ مفهوم اليابان الاندماجية (incorporated)، و المسطر بالتوازي و استراتيجية المؤسسة، لكن يستدعي هنا أيضا منا رؤى مختلفة حول الممارسات اليابانية. اذا كان العديد من المحللين قد استطاعوا أن يصدقوا أنهم تحصلوا على نظرة تامة و شاملة للوضعية ككل، فإنهم لم يستطيعوا أو لم يعرفوا كيفية تقسيمها كفاية و من إخراج ترجمة عملية التي ستبين فعاليتها و المصادق عليها من قبل الأغلب الأعم. إنهم (المحللون) قاموا بتعداد المحاولات التي حدثت في الماضي عموما، بواسطة مجهودات تصنيفية.

[1] إن ديمقراطية صناعية حقيقية عليها ان تعرف كيف تشجع معنويات المؤسسات،...، لدينا حتميتين، 01/ بناء سياسة صناعية لفرنسا.02/ إصلاح ذات البين بين الفرنسيين و صناعتهم. كما أشار Chevènement في:
Chevènement.**ministère de la recherche et de l'industrie**.france:1982.pp: 3-9

[2] Baslé M., et al.**quand les crises durent?.**2e édition.paris:économica.1993.p 55

[3] Cheval J.**un examen des politiques industrielles des pays de l'OCDE**.analyse de la SEDEIS.juillet.1983

المعنيون بالتدابير	النوايا الإستراتيجية		
	دفاعية	هجومية	تواجد تشاركي
المؤسسات الوطنية	-التركيز -الأبطال الوطنيين -التأميمات -القطاع العمومي -التمويل العمومي و العسكري	-السياسات التجارية التصديرية -السياسات الموجهة القادة العالميين -دعم الإبداع	-قوانين أكفأ تسيير -حقوق الملكية الفكرية -الولوج إلى الأسواق (GATT) -سياسات المنافسة
جهاز الإنتاج الإقليمي	-إحلال الواردات. -قوانين الاستثمار الأجنبي المباشر. -اتفاقيات LVE[1] -القرصنة التكنولوجية. -التقليل من المركزية -العلاوات الجهوية للعمل في المناطق الخاصة.	-البرامج الوطنية الكبرى. -جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة. -مساعدات الحيازة على التكنولوجيا. -مساعدات لتفعيل ديناميكية النسيج الصناعي. -مساعدات نشر الإبداع.	-التكتلات العالمية. -البرامج العالمية. -مواكبة المعايير العالمية. -حماية المحيط. -السياسات الصناعية المحلية.

الجدول-02- [2]: السياسات الصناعية مقابل المحيط العالمي.

وحاولوا بالأخص التمييز بين التدابير الأكثر تكرارا، المستعملة من قبل متخذي القرار، حسب مختلف الأصناف (التدعيمات، التنظيمات، الرقابة،...إلخ) وبين مطالب مقرري التدابير (المديريات، الوزارات، الجماعات المحلية،...إلخ) و التمييز بين غايات، التقييم، المقارنة، النقد لهذه أو تلك التدابير. كلٌ بالمحافظة على عمل الأصناف السياسية التي تم تمييزها -المذكورة آنفا-، لا يمكن اعتبارها وجيهة إلا في الإطار المعروف بالنظرية القياسية (المعيارية).

و كخلاصة، فالدول قد زادت من حدة تدخلاتها العمومية على مستوى الصناعة، لأجل استعادة أو تحسين مكانتها في السُلمية العالمية للمجتمعات، هذا الأمر قادنا لأن نعتبر اثنين من المعايير لأجل توجيه التدابير الوطنية المتخذة، الأول يعني مجموعات التدابير التي ترمي إلى: سواء المؤسسات الوطنية، أو سواء الجهاز الإنتاجي الإقليمي. الثاني يعني -بالمراعاة مع بقية دول العالم-: النوايا الدفاعية (الوقائية)، الهجومية، و التواجد المشترك.

المعيار الأول يرُدُّ على ظاهرة العولمة، مسطر بكيفية عامة، الذي يسخط على القطيعة بين ما هو إقليمي وما هو الوطني، مجبرا على التمييز، من جهة، الصناعة الوطنية المكوَّنة من مجموعة النشاطات الإنتاجية للقيم المضافة المنتظمة على الإقليم، استعمالها و تنميتها للموارد البشرية، المادية و

[1] Limitation volontaire d'exportation à obtenir du ou des pays étrangers en français
[2] marc Humbert.op.cit.p 151

اللامادية، و من جهة أخرى الشركات ذوات رؤوس الأموال الوطنية، المنخرطة وسط المنافسة العالمية و التي وحداتها الإنتاجية متمركزة في بلدها الأم، و الأخرى المستثمرة في أقاليم أجنبية عن البلد الأصلي لها.

المعيار الثاني يذكرنا من جديد أن مشكلة الأداء الصناعي لأمة ما، لا يمكن قياسه فقط من الداخل، فالسلطات العمومية طورت استراتيجيات اعتبرت على انها دفاعية كفاية، لأجل حماية المؤسسات الوطنية و الهياكل الصناعية الإقليمية، و في بعض الأحيان تكون تلك التدابير أكثر هجومية، عن طريق السبق (الهروب إلى الأمام)، كما ان اتخاذ التدابير يمكن أن يكون في آن واحد هجوميا و دفاعيا بمراعاة التنسيق بينها و النتائج المرتقبة، الجدول 02 يبين لنا بطريقة أكثر شمولا التدابير الرئيسية (السياسات) الموجهة لتعديل الهياكل و السلوكات الصناعية (المؤسسات في الصناعة الواحدة) لأجل تحسين الأداء الصناعي و الاقتصادي ككل للبلد المعني.

ج- السياسات الإستراتيجية المشروعة من قبل النظرية الحديثة للتجارة:

في بداية سنوات الثمانينات، النظرية المسماة بـــ: النظرية الحديثة للتجارة الدولية أعطت مشروعية نظرية للسياسات ذات النوايا الإستراتيجية الهجومية. مع ذلك فان هذه الأخيرة كان قد تم التخلي عنها –خصوصا- عندما هددت التعاون –التواجد المشترك- العالمي.

اثنين من المدارس كتبت بغزارة أدبية في هذا المجال لأجل توضيح الممارسة الفعلية للسياسات الإستراتيجية الكفؤة في العلاقات الاقتصادية العالمية، الحالة الأولى هي تلك السياسات اليابانية التي سمحت لمؤسساتها بالهيمنة على السوق العالمي للدارات المتكاملة من نوع الذاكرة DRAM، عندئذ، و إلى غاية منتصف السبعينات استدعى الأمر من الولايات المتحدة تخصصا استثنائيا، هذه الحالة كانت قدمت في نظرة السياسة الصناعية الإستراتيجية من قبل Baldwin و krugman ، فحسبهم، المؤسسات الأمريكية كانت تملك تقدما تنافسيا في سوق الـــ: DRAM 16K مقارنة بنظيراتها اليابانية، في الوقت الذي لم تقدر فيه هذه الأخيرة الدخول إلى السوق من دون أن تواجه عراقيل قوية للواردات تحت شكل معتم من الحواجز اللاتعريفية (non tarifaires) ، و بتدعيمات تلت ذلك الواقع مما سمح بانطلاق الشركات اليابانية[1]، و ما سمح بنزع يد الشركات الأمريكية من على الهيمنة على سوق الدارات المتكاملة، فمنذ احتلال اليابانيين للمرتبة الأولى مقارنة بالكوريين، و أن الأمريكيين رجعوا إلى السوق، التفسير ليس بإيجاد –من بين حجج krugman لأجل التخلي عن هذا التيار

[1] Baldwin r.and krugman p.**market access and international competition**.Boston:in feenstra.empirical methods in international economics.the mitt press.1988

النظري– لكن وسط عدم كفاية تحليل آثار ديناميكية التجارة الدولية[1]. إن وضعية الاقتصاد الياباني خلقت بنفسها نفقات زائدة على الاقتصاد الأمريكي، عندئذ نشأت تدابير انتقامية من قبل هذه الأخيرة كانت غير كفؤة: لقد تسببت في عراقيل إضافية للولايات المتحدة و لباقي دول العالم. الحالة الأخرى التي تم تقديمها، و التي –نفسُهُ– krugman قام بنشرها في مقال يحمل العنوان الملفت للانتباه : **هل صار التبادل الحر طيّ الماضي؟**[2]، و الذي يعني بالنزاع بين أوروبا و الولايات المتحدة، و التسوية التي قدمتها الـــ: GATT في ديسمبر 1994 لم تعرف الضبط، يعني الدخول الناجح لسوق الطائرات المدنية الطويلة و المتوسطة المدى للشركة الأوروبية الكبرى التي تحمل اسم: إيرباص. و القادمة لتنازع هيمنة الشركات الأمريكية مثل: بوينغ، أو حتى وضعها في مصاعب نسبية.

بمعونة توضيحية من نوع نظرية الألعاب، وضح krugman أن بالإعانات المرتفعة –و المضمونة !– فان إيرباص تستطيع أن تسمح لنفسها من منع بوينغ ببدء بناء آلة من نوع جديد، في الواقع فان إيرباص أصبحت منافسا عالميا قويا في صناعة الطائرات. في الحالتين الاثنتين[3]، فانه يظهر بوضوح –بينما نتمسك بفكرة التبادل الحر و بأفضلياته النسبية– في اللحظة التي تكون فيها اليابان و فرنسا سوف لن تمتلك فيه هذه الوضعية الجديدة وسط التقسيم العالمي للعمل لولا حدوث ما حدث. يجب الإشارة هنا إلى أن تكاليف الاقتصاديات المنتفعة هي جد مرتفعة (نفقات الدعم و التدخل العمومي).

إن أسلوب التفكير الاقتصادي المانح للشرعية للسياسات الإستراتيجية ذات النوايا الهجومية من أجل كفاءة أفضل، كان قد تم بلورته و تكوَّن في بداية سنوات الثمانينات، مقدماً مجموعة من الأدبيات التي كونت المقاربة الجديدة لنظرية التجارة الدولية.

إن مسار المحللين المنْكَبِّين في خضم هذه الأعمال موجود تحت فرضية[4] :

"une rivalité internationale acharnée (comme) caractéristique importante de nombreuse industries manufacturières"[5]

---

[1] Preeg E.**krugmanian competitiveness: a dangerous obfuscation**.USA:the Washington quarterly autumn.17:4.1994.pp: 117-118.

[2] Krugman p.**is free trade passé?**.USA:the journal of economic perspectives fall.1987

[3] حالة اليابان في الدارات التكاملية DRAM 16K، و فرنسا بطائرات الإيرباص.

[4] Stegemann K.**policy rivalry among industrial states:what we can learn from models of strategic trade policy?**international organization, 43.winter.1989.p.76

[5] ترجمة:"إن مزاحمة عالمية شديدةً (مَثَل) الميزة المهمة للعديد من الصناعات المصنعة".

إن كلمة "الاستراتيجي" ترمي إلى أن سلوكات السياسات الوطنية المقتضاة مجسدة وسط محيط من نوع إحتكارٍ قلّيٍّ، أين تتم مواجهة استراتيجيات المؤسسات.

ان وصف هذا المحيط من قِبَل krugman يظهر بشكل مختلف عن نظيره المثالي الذي ترعرعت فيه النظرية القياسية (المعيارية):" إن الصناعات التي تُكوِّن جزءا معتبرا من التجارة ليست كلها متوافقةً وقانون العرض و الطلب، المتواجد وراء تأكيدات ترك آليات السوق التي تعدل نفسها بنفسها، كما رأينا سابقا، بل إنه يظهر جزءا أكثر اعتبارا –في التجارة– يستدعي شرحا من نوع مثل: اقتصاد الحجم، منحنى التعلم و الديناميكية و الإبداع، جميع الظواهر غير المتوافقة و نوع المثالية التي سمحت بفكرة أن التبادل الحر هو دائما أحسن سياسة على الإطلاق، إن الاقتصاديون يتكلمون عن نوع من الظواهر الأكثر شيوعا.. مثل: فشل السوق. تعبير يحمل في طياته افتراض أنهم هامشيون في نظام يقترب –بكيفية مطلقة تقريبا– إلى المثالية. في الواقع، يمكن مع ذلك اعتبار أن حالات فشل السوق هي الثابتة و ليست بالاستثنائية[1]".

إن حالات فشل السوق في هذه الصناعات الرئيسية تقود إلى عوائق للدخول، إلى سباقات في البحث و التطوير، إلى أرباح مرتفعة و/أو "ريع" للشركات المهيمنة و التي تتصرف وفق سلوكات استراتيجية. انه ما هو إلا العالم الواقعي الذي توجد فيه أسواق المنافسة غير التامة و الكاملة، و بالتالي لا يمكن مكافأة عوامل الإنتاج كلٌ حسب مساهماته: اقتصاديات خارجية توزع لمؤسسة (أو لصناعة) نحو مؤسسات (أو صناعات) أخرى أرباح النشاط المتحصل عليها لهذه المؤسسة (أو هذه الصناعة). هذه الاقتصاديات الخارجية هي بالضرورة مهمة في النشاطات المنتشرة في المعارف أو التكنولوجيات العالية بموجب تملكها. متى بعض "الريع" أو –الاقتصاديات الخارجية– تؤخذ في الحسبان وسط مفهوم التجارة الدولية، فالتبادل الحر لا يظهر أكثر من كونه الحل الجيد لأجل الدولة، انه يشكل –بالعكس– أسس سياسة استراتيجية كفؤة، مثل التدعيمات أو ترقية صادرات الصناعة الوطنية. إن النماذج تبين كذلك الأفضلية المتحصل عليها –على حساب الاقتصاديات الأخرى– باحتكار الدولة لجزء معتبر من الريع، بتخفيض التكاليف –بفضل– منحنى التعلم في المدى البعيد[2].

هذه النتيجة البعيدة لنظرية الأفضليات النسبية "ليست أو سوف لن تكون بأي كيفية شيئا جديدا (لكن) ما جاء (أنه ذلك) كان منظما وسط نماذج جميلة" كما قال krugman، هذا التنظيم الرياضي أعطاه سلطة وحجة علمية و سمح بأن يصبح معتبرا على أنه كمنتوج لتوسع جدير بالاحترام للنظرية

[1] Krugman p.**strategic trade policy and new international economics**.USA:Cambridge.the mitt press.1986.p 12
[2] Ibid.p 12

القياسية (المعيارية)[1]. مع ذلك، فهذه النماذج سيان مع التي طُوِّرت لأجل وضعيات المنافسة غير الكاملة، وجدت نفسها شيئا فشيئا متنازع فيها بسبب ظهور نماذج أخرى تبين حالات أين السياسات الإستراتيجية غير كفؤة.

النظرية تقترح في بعض أنواع النماذج التي في بعض حالات ممارستها تكون ضرورة وجود المقرر العمومي –علاوة على أهمية التكاليف– كفاءة ملفتة من اجل التعرف على قسم الصناعة المحددة، اللحظة المناسبة و سعة التدابير المتخذة من اجل الحصول على المكسب و دون التسبب في خسارة.

هذه الحساسية الحقيقية لنماذج الفرضيات و السلوكات، و خاصة "الأخذ بوعي أن النظرية الاقتصادية تدعمنا بأسلحة فكرية ذات قوى قادرة، و التي تساعد على حماية القطاعات الخاصة لأتفه الأسباب[2]" سوف تقنع الآخرين مع الزمن و خاصة krugman، انه يجب التخلي عن فكرة السياسة الإستراتيجية. لقد أكد من الآن فصاعدا أن " التبادل الحر هو سياسة جيدة جدا –إذا لم تكن مطلقة في ذلك–، في حين أن مجهودات مبذولة لأجل الابتعاد بنفسها بطريقة مبتذلة! تنتهي أحيانا بفعل ما هو أسوء من الحالة الأولى. انه يظهر –على أي حال– انه معقول على الدول أن تنتهج مسلك التبادل الحر –على الأقل–، من أن تحاول تجربة شيء معقد يقودها من دون أن تحسب إلى قطيعة في التعاون[3]".

هذا التغيير في الموقف فاجأنا، و المصاحب بفكرة التخلي عن فكرة وجود تنافسية وطنية و مزاحمة عالمية، عنصرين يكوّنان فرضيات قاعدية للنظرية الحديثة للتجارة، و اللتان تحصلتا على صدا واسع من وجهة النظر العمومية، و من قبل متخذي القرار أنفسهم.

إن مسالة التنافسية الوطنية أصبحت مضايقةً في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1987، مع وجود بعض الأعداد من التقارير، مؤلّفات[4] و مقالات التي استطاعت الضغط –علميا– على النظرية الجديدة للتجارة: الصناعة الأمريكية تواجه مشكلا ممزّقا للتنافسية لم يعرف له مثيل[5]".

---

[1] Krugman p.**free trade: a loss of (theoretical) nerve?**USA:American economic review.may.1993.p 363

[2] Stegemann K.op.cit.p 90

[3] Krugman p.op.cit.1993.pp: 364-365

[4] الأول مركّزا حول مسألة، التغيرات الأكيدة في إشكالية السياسة الصناعية التي ترجع أصولها إلى magaziner et Reich (1982)، و يمكن أن يعتبر مؤلّف: Lawrence R. **Can america compete?** Washington:the Brookings institution.1985. في نفس السنة أين نشرت: "**the report of the president's commission on industrial competitiveness**.Washington:GPO.1985

[5] Cohen S.zysman J.**manufacturing matters: the myth of post industrial economy**.USA:new-York.basic books.1987.p 61

الكونغرس الأمريكي مشغول، و مجلس التنافسية الذي يضم أزيد من 200 عضو توصل إلى: تجارة الامنيبوس و عقد التنافسية[1] لسنة 1988، ثم خُلِق مشروع: مجلس السياسة التنافسية، و هي لجنة–مجلس فدرالي أعضاؤه مُعيَّنون بالتعادل من قبل رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، مجلس الشيوخ و غرفة الممثلين البرلمانيين. و دورها الرئيسي يكون:" تنمية التوصيات لصالح الاستراتيجيات الوطنية، وبسياسات محددة لتحسين الإنتاجية و التنافسية الدولية للولايات المتحدة الأمريكية". ان هذه اللجنة/المجلس بدأت أعمالها في منتصف سنة 1991.

في مقال سنة 1994، تهجم krugman على ما يعرف باسم الفكرة الراسخة الخطيرة[2]، قاصدا التأثير الذي لا يمكن مقاومته للسحر البياني (اللغوي) لكلمة تنافسية. لقد بدأ أطروحته بأسلوب غايةً في الجدلية، منتقدا Delors الذي كان عضوا آنذاك في مجلس كوبنهاغن (الدانمرك) في جوان 1993، عوضاً –حسب krugman– أن يتهجم على المشاكل الحقيقية :" إن السبب الجذري للبطالة المتفشية في أوروبا هو افتقارها إلى التنافسية مع الولايات المتحدة و اليابان، و أن الحل يكمن في الاستثمار في الهياكل القاعدية و في التكنولوجيات الرفيعة المستوى[3]" ، كما كرر تهجمه في مؤلَّف آخر نُشِر بعد مدة من الزمن، و اين قام بالتهجم من جديد على مستشاري إدارة كلينتون[4].

د– الممارسات المبنية على حجج الفشل المؤسساتي:

معارضةُ التنافسية كان قد تم تقديمه قبْل krugman بالخصوص مع وضوح منهجيٍّ كبير من قِبَل McKenzie مصرحا:"إن اللُّبسَ و الارتباك هو الإفراط في التنافسية – (...). – المؤسسات و الصناعات يمكن وحدها أن تكون أكثر تنافسية، و ليست الأمم. إنَّ توسع حجم التجارة العالمية هو شأنٌ لا يخص لا الأهداف الوطنية و لا نوايا الجماعات المحلية، إن التجارة العالمية في جزئها الأكبر هو نتاجٌ من أفراد يتصرفون وفق إرادتهم مع آخرين، و ليست الأممُ، إنها منافسة بين أفراد الولايات المتحدة فيما بينهم، و بين أفراد بقية العالم[5]".

---

[1] باللغة الأم (الانجليزية): omnibus Trade and competitiveness act

[2] باللغة الأم (الانجليزية): dangerous obsession

[3] Krugman p.**competitiveness: a dangerous obsession**.USA:foreign affairs.march-April.1994.p 29

[4] قائلا :"إن أمةً مثل أمريكا هي بمثابة شركة عملاقة تبحث عن مكانة وسط السوق ...فلا تصدق كل ما يقال –يقصد كلينتون عن مستشاريه-عن حاجة أمريكا لإنتاجية عالية لتنافس الاقتصاد العالمي المعاصر "،المرجع:

-krugman p. **peddling prosperity: economic sense and nonsense in the age of diminished expectations**. USA:W,W,Norton, New York.1994.p 280

[5] Mackenzie R.B.**American competitiveness. Do we really need to worry?**USA:the public interest.n°90.1988.pp: 78-79

إنه لا مكان لاقتصاد السوق من دون أن تكون هناك علاقات بَيْن–فردية (interindividualisme)، "الدولة لا شيء –على سبيل المجاز–، إذا اعتقد اقتصاديٌ ما أن نوابض الاقتصاد موجودة في الأفراد وحدهم، و في المؤسسات الخاصة وحدها. هذه الصيغ بتباين موجودة في الواقع المُعاش، و أرْضت أجيال الليبراليين الأكثر حدةً في الذكاء و ليس السُّذج منهم[1]" كما علَّق (Perroux).

من جهته، فالسوق، التبادل، و بالأخص التبادل الدولي لا يجب اعتباره سوى مجرد تبادل حر بسيط بين أفرادٍ لأممٍ مختلفة. هناك شيء آخر، إن إطارا من المؤسسات و :" الصراع التمهيدي لأجل إطارات التبادل، هي –عموما– نتيجةً لبرهان القوى ما بين الدول. كل شريكٍ يلتزم بالمشاركة بكل أوراقه السياسية و الاقتصادية. إن تنسيق مختلف الأبعاد و الهياكل الوطنية مع اختلاف الموارد العسكرية و الدبلوماسية لكل دولة يُعَدُّ –كليةً– بعيد الاحتمال. حتى في غياب التفاوتات الجلية، تعادل قوى الأطراف وسط الصراع من أجل تثبيت إطارات للتبادل، الأثر المسيطر هو القاعدة2".

إن هذه الدراسة لسنة 1948 تظهر أنها متكيفة و الولادة العسيرة للمنظمة العالمية للتجارة(OMC)، Perroux دعانا إذن أن نجعل في الحسبان: القواعد و المؤسسات، و أن نعتبر الأمم كالأصناف الاجتماعية المعبَّأة بالسلوكات و الفوائد الخاصة، باختصار كأنها أعوان اقتصادية:"ان الأمم كما هي، هي أعوان اقتصادية جماعية وسط الصراع التنافسي، و بتعميم كلمةٍ تستحق التكرار: الأمم فاعلة و ليست أشياء3".

في مقال حديث أشار Arrow بشدة إلى حدود الفردية (l'individualisme) المنهجية، مقارَبة أرشدت إلى التخلي عن الدعم النظري للسياسات الإستراتيجية و استلزامها الحتمي: مفهومَ الأمم التنافسية و المُزاحِمة. لأنه قال Arrow:" الأصناف الاجتماعية،.. يظهر أنه من اللزوم المُطلق تحليل –ليس فقط بصيغة الكلام الذي يمكن التخلي عنه عند الحاجة–.. لقد استنتجت أن المتغيرات الاجتماعية ليست مرتبطة بالأفراد خصوصا في دراسة اقتصادية أو أي علم من العلوم الإنسانية4" لقد بيَّن كم أن كلامه صحيح في العديد من الميادين المهمة خاصة التكنولوجية، في حين ان هذه التكنولوجيا هي –

[1] Perroux F.**industrie et création collective**.tome2.paris:PUF.1970.p 217
[2] Perroux F.**esquisse d'une théorie de l'économie dominante**.paris:économie appliquée.1948.p 273
[3] Perroux F.**qu'est ce qu'être compétitif** ?.france:collège de France.texte reprographié.ISMEA.30 pages.
1980.p 20
[4] Arrow k.j.**methodological individualism and social knowledge**.USA:American economic review.papers and proceedings. may.1994. pp: 1-8

زيادة على هذا- أحد تلك الرهانات، كما أشار Jacquemin:"إن ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر و اغتراب الموارد (اللاتخصيص) قادتا إلى الأخذ بعين الاعتبار تلك المنافسة التي تقع ما وراء الشركات، و التي تعني مباشرة الأممَ. هذه الأخيرة أحست شيئا فشيئا أنها مدعوَّة لجذب الشركات و ضمان إرساء مراكز اتخاذ قرار داخل الإقليم الوطني،.. في هذا المضمون، فالمنافسة التي بين الدول يمكن أن تؤسَّس على اختلافات بين القواعد أو بين السياسات[1]".

كل هذا يشير إلى أننا لن نستطيع إيجاد أساس للسياسات الصناعية الوطنية داخل فردية (individualisme) منهجية ضيقة الأفق، التي لا تسمح سوى للسوق بقواعده في أن ينسق ما بين الأفراد –الفاعلين الاقتصاديين الوحيدين-. إنَّ هناك ضرورة لإطار نظريٍّ و منهجيٍّ يسمح بالتحرك و التنسيق بوعي بين النشاطات، مُعترفة بالفضل إلى وجود –ليس فقط- السوق، لكن أيضا للمؤسسات (les institutions)، و الواقع إن المجتمعات –أو الأمم- هي "أنظمة" مؤسساتية متباينة، و أيضا متنافسة فيما بينها. فإذا كانت الأمم تنافس من أجل أفضل أداء اقتصادي، فليس فقط بواسطة أداءات أفرادها، لكن –أعلى من ذلك- بواسطة أداء مؤسساتها.

نجد في الأدبيات الحديثة الخاصة ببرامج السياسات الصناعية –من جهة المحللين أو من جهة أصحاب القرار- مراجعَ، بشكل جلي أو ضمني تشير إلى التيار المؤسساتي الحديث (néo-institutionnaliste) ، الذي يعتبر كامتداد علمي فكري مقبول بفضل ممثليه –أغلبهم حازوا على جوائز نوبل للاقتصاد- coase, north, Williamson لن ندخل هنا في حديث مطول عن أهم ما كتبوه، بل يمكن الإشارة إلى مؤلَّف brousseau، الذي أحاط بكل تلك التيارات ، سواء ضعيفة الحجة أو قوية و الخاصة بالفردية individualisme، أو اغلبها منهجية بحتة. محافظين على فكرة أنهم قادوا إلى نوع من الاقتصاد الجزئي "المختلط"، تاركين المجال لتأسيس السياسات الصناعية من نوع أفقي، كلّ ٌ على حجة "الفشل المؤسساتي2" حسب مصطلح (Abramovitz).

انه بكل تأكيد لـــ north أن نسطِّر وسط هذه النظرة، دور المؤسسات في الأداء الاقتصادي لمجتمع ما، كما كتب سنة 1970:" إن طبيعة وجود مؤسسات اقتصادية هو قنوات السلوكات الفردية داخل النظام، و الاجراءات ، التي تحدد –في ذات الوقت- سواءٌ: إجمالي محصلات النمو الاقتصادي،

[1] Jacquemin a.**capitalisme, compétition et coopération**.paris:revue d'économie politique.n°104. 1994. p 506

[2] Abramowitz m.**catching-up, forging ahead and falling behind**.USA:journal of economic history.June.1986

الركود أو التدهور1" ، معبّرا عن وضعيةٍ عبر عنها حديثا بطريقة تظهر أنها موَسَّعة:" إن المؤسسات تشكل الهيكل الدافعي لمجتمع ما، و للمؤسسات الاقتصادية و السياسية على حد سواء، كنتيجة لذلك، فهي المحددات الضمنية للأداء الاقتصادي[2]".

إن البحث عن سياسة للأداء الاقتصادي الوطني تستدعي منا الأخذ بعين الاعتبار هذا البعد المذكور، انه ما تم الإشارة إليه في مقال حول التنافسية الفرنسية:" إن مفهوم التنافسية يُبنى على وجود الأداء الإجمالي، هذا الأخير لا يمكن الحصول عليه من دون مشاركات جميع الأعوان الاقتصاديين. انه يعني في الواقع بقدَر المؤسسات منها الأمم من مفهوم أن التطورات المنجزة ترجع الى كل المتدخلين على جميع المستويات: قادة الشركات و الأجيرين، الدولة، الجماعات المحلية، الشركاء الاجتماعيين، المجتمع المدني...3" ، انه نفس المسار الذي قاد فوجا من مجموعة عمل لمركز التنمية لدول الـــ OCDE حول أمريكا اللاتينية من أجل الدفاع على مقاربة "Systémique" للتنافسية:" إن البراديغم الجديد للتنافسية الـــ:systémique مبنية على المكاسب المؤدية إلى التفاعلات بين الأعوان الاقتصاديين و المؤسسات الاقتصادية الوطنية، للبحث على هذه المقاربة للتنافسية في البحث على الوسائل الأكثر عمومية، الأكثر ديناميكية و الأكثر شمولية، من أجل إثارة النمو الاقتصادي الداخلي4".

عند بعض الكتاب، فان هذا المسار ضمنيٌّ عندما يتكلمون عن مصطلح السياسة الصناعية، الكل بأخذ حصة من التدابير "الأفقية"، حيث إن غياب مرجع نظريٍّ جليٍّ لـــ "الفشل المؤسساتي" يؤدي إلى التعامل مباشرة من خلال النظرية القياسية "المعيارية". في حين إن كُتَّابا مثل Mowery يأخذون من أجل السياسة الصناعية جميع التدابير القابلة للتعديل إيجابيا "الميزاتَ النسبية" ويدافعون عن فكرة:" إن خلق ميزة نسبية يستدعي استعمال الاثنين: السياسة التجارية و التكنولوجية، بشكل موسع أكثر من أي آليات أخرى (مثلا: السياسة الاقتصادية الكلية للاستقرار)، و حتى بشكل واسع سياساتٍ داخلية متوافقة، و ممتدة إلى ما بعد الاستيراد و مقيدات الاستثمار لأجل تشجيع التنمية الصناعية[5]". و آخرون، بكل استعمال جليٍّ لمصطلح السياسات الصناعية، قدموا تحت هذا التصنيف تدابير جد متنوعة، كما فعل Sharp، الذي اقترح كتدابير خاصة بالسياسة الصناعية ثلاث سلاسل من الحالات

[1] North D.C.Thomas R.P.**an economic theory of the growth of the western world**.USA:the economic history review.vol.23. n°1.1970.p.5

[2] North D.C.**economic performance through time**.USA:American economic review.vol.84.n°2.1994.p 359

[3] Foucauld.**le choix de la performance globale, rapport de la commission "compétitivité française":Commissariat général du plan**.paris:la documentation française.1992.p 5

[4] Bradford C.J.Jr.**the new paradigm of systemic competitiveness: toward more integrated policies in Latin America, OCDE**.Paris:rapport d'OCDE.1994.pp: 11-37

[5] Mowery D.**science and technology policy in interdependent economics**.Boston: kluwer academic.1994.p.260

التي –لأجل النظرية القياسية (المعيارية)– مصنفة بالترتيب: السياسة التكنولوجية، سياسة المنافسة و السياسة التجارية:" 01/سياسات ترقية البُنى القاعدية للعلوم و التكنولوجيا و نظام كفء لنشر الإبداع، و على هذا الأساس منحُ نموٍ عالميٍ، الهدف الرئيسي من سياسة وطنية يجب عليها أن ترقي الكفاءة و القدرة على الحصول على جذب القيم المضافة العالية للعمل. 02/سياسات ترقي المنافسة واللعب العادل، و على هذا الأساس احتكار القلة التنافسي له أداء أحسن من الكارتلات أو الاحتكار الواحد. 03/سياسات ترقي إجمالي "مستوى مجال اللعب"، على هذا الأساس، فما عداها يصير النظام مُهَدَّدا[1]".

و على شاكلة أكثر تجليا، دعم gonenc مفهوم السياسة الصناعية الموجهة إلى ترقية أفضل الشروط المؤطرة للنشاط الصناعي[2]، الذي يعتبر شكليا (جليا) الإشكالية الجديدة. إن سياسة صناعية ما، تتضمن تدابير موجهة لتعديل شروط عمل كل من: 01)سوق عوامل الإنتاج 02)سوق المنتجات 03)العلاقات بين المؤسسة مع محيطها. الجدول رقم –03– يعطي وسط هذه الفصول الثلاثة قائمة أين يمكن أن تظهر المميزات المحددة لكل نظام اجتماعي، و التي تختلف من مجتمع لآخر تتكيف حسب نتيجة "الأفضليات" الوطنية المختلفة. بقول خلاف ذلك، خطأ البعض "المؤسسات" الضامنة لوجود بعض الشروط القاعدية، المؤسسات ذات الفضاء الوطني لا تستطيع خوض المنافسة بنجاح على مستوى بعض الأسواق العالمية: يجب اذن مداواة هذا الفشل المؤسساتي إذا أردنا استعادة أداء هذه المؤسسات[3]. أنظر الجدول-03- :

[1] Gourevitch p.guerrieri p.**new challenges to international cooperation.**san Diego: international relations and pacific studies.1993.p 222

[2] الشروط القاعدية من وجهة نظر الاقتصاد الصناعي الخاصة بالبراديغم: الشروط القاعدية-هيكل-سلوك-أداء

[3] Gonenc R.**politique industrielle: une nouvelle approche**.l'observateur de l'OCDE.n°187.avril-mai.1994.pp:16-19.

التدابير المُعدّلة لإطار العمل		
سوق عوامل الإنتاج	**سوق المنتجات**	**الشركات وسط محيطها**
-السوق المالية (تكلفة رأس المال مثلا)	-الطلب المحلي (الخاص،العام) (مثلا: القوة الشرائية...)	-التشريعات التجارية (قانون الشركات، الجباية...)
-سوق العمل (التأهيل مثلا)	-المنافسة الداخلية (مثلا: تدابير الانتي تراست...)	-التشريعات التقنية (براءات الاختراع، مطابقة المواصفات...)
-نظام البحث و التطوير (العلاقة ما بين الجامعة/الشركات)	-القوانين التجارية (الولوج إلى الأسواق الأجنبية...)	-الدعم العمومي (مثلا: دعم الإبداع...)
-البنى القاعدية العامة (الاتصالات السلكية و اللاسلكية مثلا)	-إدارة الأسواق (المصادقة و الموافقة...)	-التدابير التحفيزية (التهيئة الاقليمية...)

الجدول-03-[1]: السياسة الصناعية المعوضة للفشل المؤسساتي

هذه المقاربة الجد "أفقية" ظهر أنها اختيرت من قبل الاتحاد الأوروبي. اقتراح bangemann:" المقاربة الجديدة للسياسة الصناعية لمحيط تنافسي" تم المصادقة عليها من قبل المجلس الأوروبي سنة 1991، و بعد معرفة كفاءتها في مادة السياسة التكنولوجية بواسطة القرار الوحيد 1987 (art. 130f-p) ، الاتحاد الأوروبي تحصل على معاهدة ماستراخت (titre XII, art. 130) الكفاءة في تنافسية الصناعة:"الاتحاد و الدول الأعضاء تسهر على الشروط الأساسية للتنافسية الصناعية للاتحاد أن تكون مضمونة".

في الولايات المتحدة، التطور كان من نفس النوع منه في أوروبا في النقاشات الحديثة حول السياسة الصناعية، المصطلح بحد ذاته موجود وسط دوامة من التساؤلات، كذلك كتب Schacht في إطار هذا النقاش:" إن الدعوة إلى سياسة وطنية -المسماة "السياسة الصناعية"، "السياسة التكنولوجية"، " سياسة التنافسية" – هي مبنية على أساس متقدم تقنيا، و الصناعات المزدهرة هي مهمة بالنسبة للدولة ، و بالتالي فالحكومة الفدرالية يمكن لها أن تساهم في تحقيق هذا الهدف[2]"، إن هذه النقاشات توصلت أخيرا إلى المبادرة المسماة: "Clinton and gore initiative" سنة 1994، بقوة تركزت على الطريق السريع للمعلومات، و أتبعت بعد ذلك بشهور بصدور الكتاب الأبيض الأوروبي المعتمَد بعد اتفاقية Corfou 1994[3].

[1] Ibid.p 18

[2] Schacht W.**the debate over a national industrial policy toward technology and economic growth**.USA:CRS report for congress 92-426 SPR.MAY 11.1992

[3] أحد الجزر اليونانية مساحتها 641 كم^2 ،عدد سكانها حوالي 105000 ن.

إن هذه المبادرات لديها بُعد سياسي –تقريبا مُبهرة من ناحية حسن النية–، و التي لا يجب معها فقدان أو نسيان جوهر القضية، إن التطور التقنو–صناعي لا يتحقق من دون تحويل الهياكل التي منها جانب المؤسسات، مهما كان الميل في تكيف المؤسسات[1] الذي يقود إلى ظروف متغيرة طبيعية بشكل مطلق، يمكن أن تختلف من مجتمع إلى آخر، إنها لمسألة على قدرٍ من الإشكال، أن تكون الأداءات الصناعية ضعيفة مقارنة بالقادة الوطنيين. فتحرير التبادل، الخوصصة، تخفيض اللوائح التشريعية هي المحصلات التي استطاع أن يتوصل إليها متخذوا القرار و الآخذين بمبدأ النظرية القياسية (المعيارية) لاقتصاديات الشرق و الجنوب. انه بالرغم من غير المحتمل أن السوق تصنع المؤسسات المتكيفة، يوجد إذن حاجة حقيقية لسياسة صناعية، لكن فراغ فحوى التدخلات القديمة –فوق الزائدة، أو المريضة في بعض المرات– استدعى إلى ضرورة تأسيس ذلك على حجج نظرية صلبة. انه من الممكن البحث عن ذلك انطلاقا من مفهوم الفشل المؤسساتي[2].

في الولايات المتحدة ، بالإشارة إلى مبدأ آلية السوق ، فإن تدخل السلطات العمومية قد تم بعثه من جديد في نهاية أزمة 1929م (دور البرامج العسكرية)، حتى أن سياسة نقض اللوائح أو التقليل منها يرمي إلى إصلاح يتميز بسحب الدولة من الميدان الاقتصادي رجوعا إلى آلية السوق من جديد.

تعد اليابان نموذجا للاتحاد الوثيق بين وزارة الصناعة والتجارة الدولية(MITI) و الشركات، كما عرفت ألمانيا تدخلات الدولة الفدرالية هي الأخرى، و التي أضيفت إلى التي من قبل **لاندر** .

وأخيرا ، فإن السلطات العمومية في فرنسا كانت دائما مصدر إلهام للمشروعات الصناعية الكبرى.

هذه الممارسة القديمة تتخذ بعدا جديدا في الاقتصاديات المصنعة المفتوحة أمام التجارة الدولية.

في الفترة المعاصرة، التعديلات المطبقة بواسطة المنافسة الدولية، بالأخص إعادة تأهيل القطاعات المهددة من قبل المنافسة الأجنبية، يتم ممارستها من قبل السلطات العمومية بكل جد و مثابرة– مهما كانت الدول المعنية.

وتجدر الإشارة إلى أن مصطلح **السياسة الصناعية** لم يتفق عليه رسميا إلا في عام 1975 في تقرير صادر عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OCDE.

[1] نقصد بالمؤسسات: مؤسسات الظل، و هي الهيئات الحكومية المراقبة و المتحكمة في الحياة الاقتصادية.

[2] Nabli M.K.Nugent J.B.**the new institutional economics and its applicability to development**.world development.vol.17.n°9.1989.p 1334

2.2.1. السياسة الصناعية في اطار الاقتصاد الصناعي:

تعريف الاقتصاد الصناعي: هو دراسة هياكل المؤسسات والاسواق، وفي نفس الوقت التفاعلات فيما بين العناصر التي تم ذكرها[1]، ويضيف على ذلك أنه يمكن تعريف الاقتصاد الصناعي ذلك الفرع من الاقتصاد الذي يهتم بدراسة سلوكات واستراتيجيات المؤسسات والمنافسة في الأسواق، كما يهتم بموضوع ضبط الأسواق –الصناعات– والتنظيم الداخلي للمؤسسات.

ان منهجية الاقتصاد الصناعي ترتكز على بناء تصوري مجرد[2] (على شكل نموذج)، وهي عبارة عن سلسلة من العلاقات السببية بين ثلاثة من العناصر تنسق بينها مجموعتين بشكل أفقي وعمودي، ألا وهي: الهيكل–السلوك–الآداء بالاضافة الى مجموعة السياسات الحكومية، والشروط القاعدية. ان هذا المنهج التقليدي للاقتصاد الصناعي يقوم بتنظيم تلك السيرورة بين الثلاثية بطريقة أكثر تحكما من المنهج التقليدي القديم (لم تكن هناك سابقا السياسات الحكومية: أنظر الاقتصاد الصناعي التقليدي).

1/الشروط القاعدية: ان الشروط القاعدية لقيام الصناعة في أي نشاط اقتصادي يمكن ان تمس جانبي العرض والطلب معا، أي أن قيام الصناعة قبل كل شيء متعلق بمدى مرونته والشروط القاعدية، لأن دراسة الجدوى الاقتصادية لا تتوقف على الجوانب التقنية: عوائد رؤوس الاموال، الربحية، الاستقلالية المالية...الخ. بل الامر يتعدى ذلك بكثير، لأن ميدان دراسة السوق كبير، ويمكن أن يكون أقل عنصر في السوق هو المؤثر الاكبر في بقاء الصناعة أو زوالها. كما يمكننا ان ندرج في خانة الشروط القاعدية ما هو آت:

أ- جانب العرض:

- مرونة الطلب
-الاحلال
-العوامل الموسمية
-معدل النمو
-الوضعية الجغرافية
-الطلبيات الجماعية
-مناهج الشراء

[1] Thierry Pénard. **Cours d'Economie industrielle**. Licence 3 Economie-Gestion.université de rennes.france.Année 2006-2007

[2] Abstrait en langue française.

ب- جانب الطلب:

-التكنولوجيا
-المواد الاولية
-الجماعات النقابية
-دورة حياة المنتوج
-الوضعية الجغرافية
-اقتصاديات السلم
-الاقتصاديات المتوسعة

2/هيكل الصناعة

هيكل الصناعة له عدة مفاهيم، أي يمكن النظر لهيكل الصناعة من عدة نواحي، أهمها:

أ) من حيث تركيب الصناعات:

-صناعات وسيطة

-صناعات استهلاكية

-صناعات رأسمالية

ونسبة اسهام كل منها في الناتج الصناعي الكلي والعمالة الكلية في قطاع الصناعة.

ب) من حيث طبيعة وشكل السوق:

-مدى وجود عوامل احتكارية أو عوامل منافسة في السوق.

3/تحليل سلوك المنشآت الصناعية

أهم العوامل التي تؤثر على سلوك المنشآت الصناعية فيما يتعلق بتحديد حجم الإنتاج والمبيعات وتحديد سعر السلعة المنتجة هي:

- الأهداف التي تسعى المنشأة إلى تحقيقها.

- هيكل الصناعة من حيث شكل السوق الموجودة في الصناعة وهل هي سوق احتكارية أو تنافسية.

4/السياسات الحكومية:

وهي السياسات التي تتبعها الحكومة وتستطيع من خلالها أن تؤثر على حجم الاستثمار في قطاع الصناعة ونموه وامكانية دخول منشآت جديدة في الصناعة وعدد المنشآت في الصناعة وحجمها وبالتالي تستطيع أن تؤثر على هيكل الصناعة ودرجة التركز وبالتالي التأثير على درجة

المنافسة أو الاحتكار في السوق.

وهذا له علاقة بسلوك المنشآت الصناعية وآدائها وبالتالي تستطيع الحكومة أن تؤثر على سلوك المنشآت الصناعية من حيث تحديد حجم الإنتاج وتحديد سعر السلعة المنتجة كما تستطيع أن تؤثر على أداء المنشآت الصناعية ومستوى الكفاءة الإنتاجية فيها بالشكل الذي يحقق أكبر مستوى من الكفاءة وأفضل استخدام للموارد في المجتمع والرفاهية الاقتصادية للمجتمع[1]. أنظر الشكل-5-:

[1] دروس السنة الرابعة في الاقتصاد الصناعي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الملك عبد العزيز السعودية، بدون صفحة.أنظر أيضا محاضرات:

"Thierry Pénard.**cours d'économie industrielle**..1Licence 3 Economie-Gestion.université de rennes.france.Année 2006-2007 sana papage".

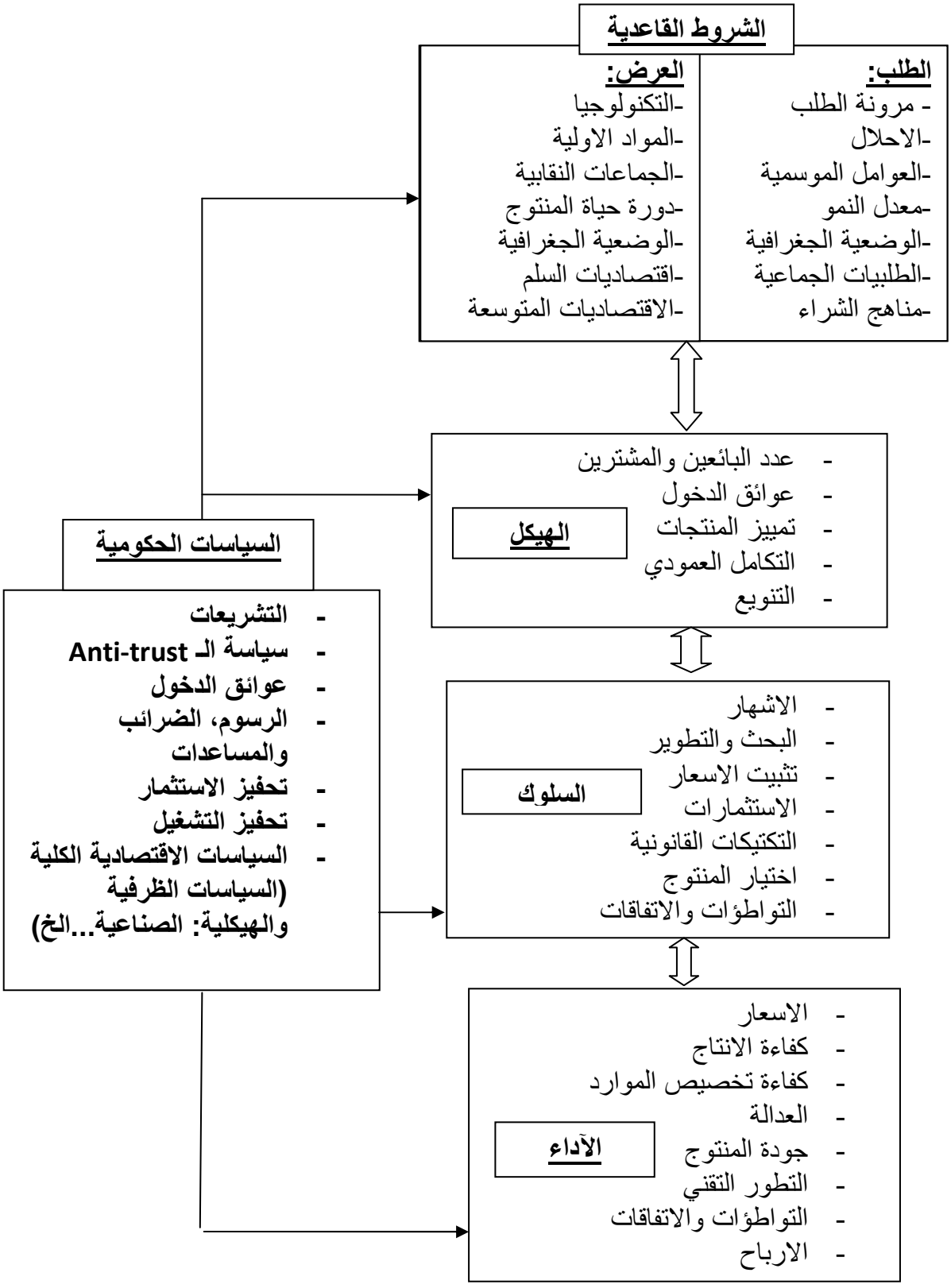

الشكل-05-[1]:باراديغم (ثلاثية) منهجية الاقتصاد الصناعي.

[1] Cours d'économie industrielle, 2008-2009, 4ème année de sciences économiques, option économie et gestion des entreprises et des organisations (EGEO) Professeur : Seglaro Abel SOMÉ (sans papage).